جامعـــــــة 8 مـــــــــاي 1945
-قالمـــــــــة-
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسييرالمؤسسات

تحت عنوان:

الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي

-مع الإشارة لحالة الجزائر-

إعداد الطلبة:
- يعقوب فريال
- طبايبية صليحة

اشراف الاستاذ
عماري صليحة

السنة الجامعية 2021-2022

جامعـــــــة 8 مـــــــــاي 1945
-قالمـــــــــة-
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم الاقتصاديـــــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسييرالمؤسسات

تحت عنوان:

الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي

-مع الإشارة لحالة الجزائر-

إعداد الطلبة:
- يعقوب فريال
- طبايبية صليحة

اشراف الاستاذ
عماري صليحة

السنة الجامعية 2021-2022

الشكر والتقدير

أول الشكر لله الواحد الأحد الذي خلق السماوات بلا عمد، ورزق الناس ولم ينسى أحد، الحمد لله على توفيقه لنا في اتمام هذا العمل، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة: "***عماري صليحة***"

صاحبة الفضل بعد الله على ما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات قيمة، فلها منا كل التقدير والاحترام.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها وتمحيصها.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذتنا الأفاضل ولكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إتمام هذا العمل.

الإهـــداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين... سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار...**والدي العزيز**...

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى الغالية **أمي الحبيبة**...

فلولاهما لما وصلت إلى ما أنا عليه، أرجو من الله أن يطيل في عمرهما...

إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي.... أخي وأخواتي...**نضال.. أمال.. مريم**..

إلى رفيقة دربي وسندي...خالتي **ليلى** أطال الله في عمرها..

إلى من تحل بالإخاء ...وتميز بالوفاء والعطاء ...وسعدت برفقته في دروب الحياة خطيبي **صبري**...

إلى براعم العائلة... **توبة... لقمان... إدريس**... حفظهم الله...

صليحـة

الإهـــداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

ولم نكن لنصل اليه لولا فضل الله علينا أما بعد،

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الذين لا تطيب الحياة بدونهم ولا يكتمل الفرح في غيابهم ولا يستمر الحلم إلا في حضورهم ....

إلى أغلى ما أملك إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلى الشمعة التي أنارت دربي إلى الحبيبة والرفيقة "**أمي الغالية** " حفظها الله وأطال عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوجيهي إلى من هو رمز القوة والنقاء، إلى من هو قدوتي في التربية والأخلاق إلى السند الذي لا يمل ولا يميل "**أبي العزيز** " حفظه الله وأطال عمره

إلى من جمعني بهم رحم واحد وشاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الأوقات إلى دفئ البيت

وسعادته إلى إخوتي: "**شيماء**" "**أكرم**" "**سيف الدين**"

إلى كل أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها.

فريـــــال

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على قطاع الشركات الناشئة كمدخل للتنمية وإنعاش الاقتصاد، عن طريق استعراض الأطر النظرية لمفهوم الشركات الناشئة في الجزائر ومدى مساهمتها في دعم مؤشرات الأداء الاقتصادي للبلد من خلال أثرها في دعم الناتج المحلي، وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ان قطاع الشركات الناشئة أصبح وسيلة هامة لبناء نسيج اقتصادي متكامل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيه وبالتالي خلق الثروة ومحاولة الخروج تدريجيا من التبعية لقطاع المحروقات للوصول بالاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان.

الكلمات المفتاحية: الشركات الناشئة، سياسة الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي

Abstract:

This study was aimed to shed the light on the sector of startup companies as an entry to developing and refreshing the economy, through exposing the theoretical frameworks in order to define startup companies in Algeria. Furthermore, providing a scale of how far this latter is contributing to the support indicators of economic performance towards the country through its effects in supporting GDP, increasing productivity and create job opportunities, and we have reached through this study that the sector of startup companies became an important means in order to construct a complete economic base and motivate private sector to invest in it. Therefore, creating wealth as well as seeking to gradually emerging from dependency on hydrocarbon sector to bring the Algerian economy to safety.

Keywords: Startup companies, economic recovery policy, economic growth.

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الشكروالتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**ا**
فهرس الأشكال	**ا**
فهرس الجداول	**ا**
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للشركات الناشئة	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية الشركات الناشئة	**03**
المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح "Startup"	03
المطلب الثاني: مفهوم الشركات الناشئة	04
المطلب الثالث: دورة حياة الشركة الناشئة	06
المطلب الرابع: أهداف تمويل الشركات الناشئة	09
المبحث الثاني: أساسيات حول الشركات الناشئة	**11**
المطلب الأول: أهمية الشركات الناشئة	11
المطلب الثاني: الشركات الناشئة المالية النموذج الناجح	13
المطلب الثالث: مقومات نجاح الشركات الناشئة.	14
المطلب الرابع: المعوقات التي تواجه الشركات الناشئة	19
خلاصة	**21**
الفصل الثاني: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي، شروطها وعلاقتها بالشركات الناشئة	
تمهيد	**23**
المبحث الأول: ماهية سياسة الانعاش الاقتصادي، ووسائلها	**24**
المطلب الأول: تعريف الإنعاش الاقتصادي وعلاقته بالنمو	24
المطلب الثاني: تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي	25
المطلب الثالث: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي	26
المطلب الرابع: وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي	27

المبحث الثاني: تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، شروطها، نتائجها وعلاقتها بالشركات الناشئة	**32**
المطلب الأول: دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	32
المطلب الثاني: شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي	33
المطلب الثالث: نتائج سياسة الإنعاش الاقتصادي	35
المطلب الرابع: مكانة الشركات الناشئة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي	39
خلاصة	41
الفصل الثالث: إمكانية مساهمة الشركات الناشئة بالجزائر في تحقيق الإنعاش الاقتصادي	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر	**44**
المطلب الأول: دوافع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر	44
المطلب الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	46
المطلب الثالث: تقييم برامج الانعاش الاقتصادي	53
المبحث الثاني: الشركات الناشئة ومساهمتها في الانعاش الاقتصادي	**55**
المطلب الأول: الشركات الناشئة في الجزائر	55
المطلب الثاني: متطلبات إنشاء الشركات الناشئة في الجزائر وأسباب فشلها	57
المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي للشركات الناشئة	60
المطلب الرابع: تحديات الشركات الناشئة، ومستقبلها في الجزائر	63
خلاصة	66
الخاتمة	**68**
قائمة المراجع	**71**
التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية	

الرقم	عنـــوان الجدول	الصفحة
01	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	47
02	مبالغ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	48
03	مبالغ برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014) (المبلغ: بالمليار دينار)	50
04	ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة الأعمال 2020.	59

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01	خصائص الشركات الناشئة	06
02	دورة حياة الشركات الناشئة	07
03	توضيح مراحل دورة حياة الشركات الناشئة.	09
04	أهمية مسرعات الأعمال للمؤسسات الناشئة	17
05	وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي	31
06	شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.	34
07	مساهمة الشركات الناشئة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي	40
08	توزيع القطاعات لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	47
09	توزيع المبالغ حسب القطاعات للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	49
10	نسب توزيع المبالغ حسب القطاعات لبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014)	51
11	ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة الأعمال 2020	60

المقدمة العامة

أثبتت كثير من الأبحاث العلمية أن قطاع الشركات الصغيرة هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لأي بلد. ومن المشاريع التي يعوّل عليها هذا القطاع هي الشركات الناشئة، التي ظهرت مع ظهور اقتصاد جديد يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستخدم الابتكار والرقمية لإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى خلق فكرة أن يكون للفرد عمل تجاري أو شركة خاصة به.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشركات الناشئة تلعب دورا هاما في العديد من دول العالم لما لها من أهمية في الإبداع والتجديد وضخ الابتكارات الجديدة في السوق، وكذلك خلق مناصب شغل وإنشاء الثروة من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، وهذا ما جعل الجزائر تتفطن لهاته الشركات خاصة في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري والتي من أبرزها الصدمة النفطية التي استدعت تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا التوجه التدريجي نحو النموذج الاقتصادي القائم على التنويع من خلال دعم المبادرات الفردية وتعزيز الابتكار لزيادة مكانة الشركات الناشئة ضمن نسيج الاقتصاد، حيث اعتمدت الجزائر على الشركات الناشئة كخطة مساعدة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققها إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تحول دون نجاحها واستمراريتها.

1- الإشكالية الرئيسية: استنادا إلى ما تم ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة مفادها:

ما مدى مساهمة قطاع الشركات الناشئة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟

2-الأسئلة الفرعية: لدعم إشكالية الدراسة يتعين طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ **ما المقصود بالشركات الناشئة؟**
- ✓ **ماهي الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي؟**
- ✓ **ماهي الطرق والاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر لدعم الشركات الناشئة لتحقيق الانعاش الاقتصادي؟**

3-فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ يقصد بالشركات الناشئة تلك الشركات والمشاريع الريادية التي تصب كل جهودها على مشروع أو خدمة يرغب صاحب المشروع بجلبها للسوق.
- ✓ تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومعالجة الاختلالات القائمة.
- ✓ عمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع برامج وقوانين تهدف إلى دعم الشركات الناشئة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وكذا دفع عجلة التنمية.

4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بدور الشركات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

- ✓ التعرف على كل ما يتعلق بالشركات الناشئة وأهميتها.
- ✓ إبراز مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والظروف التي تساهم في انتهاجها.
- ✓ الوقوف على مدى مساهمة الشركات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الجزائري.

5- أهمية الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم التوجهات الحديثة التي يمكن اعتمادها للرقي بالاقتصاد الوطني ألا وهو التوجه نحو دعم قطاع الشركات الناشئة وتفعيل دوره كأداة لخلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا كآلية لتوفير فرص عمل دائمة لفئة الشباب، لاسيما بعد أن تزايد إدراك السلطات الوطنية لأهمية هذا القطاع، من خلال تبني استراتجيات واضحة لترقية وتطوير قطاع الشركات الناشئة.

6- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك جملة من الدوافع وراء اختيار موضوع الدراسة تمثلت في:

- ✓ أهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.
- ✓ قناعتنا الشخصية بالأهمية التي تلعبها الشركات الناشئة في الجزائر، وأن تكون وسيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- ✓ ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت بعمق قطاع الشركات الناشئة في الجزائر.
- ✓ حداثة وحيوية الموضوع وإدراكنا لأهميته.
- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة بمرجع جديد.

7- منهج وأدوات الدراسة :

للوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ولإثبات صحة الفرضيات أو نفيها سيتم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** كونه أكثر المناهج الملائمة لمثل هذا النوع من المواضيع لتغطية الجانبين النظري والتطبيقي لموضوع الدراسة .

كما تم الاعتماد على مجموعة من أدوات البحث والمتمثلة في الاعتماد على مجموعة من: **الكتب، المجلات** وكذا **مذكرات التخرج ومو اقع الأنترنيت**، وذلك للإلمام بكل من الشركات الناشئة والانعاش الاقتصادي في الجانب النظري ومحاولة اسقاط العلاقة بينهما على واقع الاقتصاد الجزائري بالجانب التطبيقي.

9- حدود الدراسة:

إن بلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة يتطلب ضرورة الالتزام بإطار زماني ومكاني محدد، وعليه فإنّ حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة في دراسة أثر الشركات الناشئة على الإنعاش الاقتصادي في الجزائر بصفة خاصة، لما لها من آثار اقتصادية كبيرة تفرض ضرورة الاهتمام بها.
- ✓ **الحدود المكانية:** تمثلت في محاولة اسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري من خلال الوقوف على واقع كل من الشركات الناشئة في الجزائر وكذا تتبع برامج الإنعاش الاقتصادي التي وضعتها الحكومة الجزائرية.
- ✓ **الحدود الزمانية:** لم يتم التقيد بفترة لانعدام المعطيات في هذا الموضوع، نظرا لحداثته، الا أنه فيما يتعلق برامج الإنعاش الاقتصادي فقد تقيدنا بالفترة من 2001 وحتى أخر برنامج انعاش اقتصادي تبنته الحكومة الجزائرية والمحددة فترته من 2015- 2030.

10- الدراسات السابقة:

سبقت هذه الدراسة العديد من الدراسات والتي اهتمت بالإطار العام لدراستنا أو بشقي موضوع الدراسة ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها نجد:

- ✓ **دراسة بن عياد جليلة، 2022 بعنوان: دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية.**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إسهام الشركات الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر والحد من البطالة وخلق الثروة جديدة، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشركات الناشئة تعتبر البديل في زمن يشهد فيه العالم تغيرات وتطورات مستمرة أدت إلى تغيير في بيئة عمل الشركات الناشئة والإستراتجيات التنظيمية لها كونها تساهم في:

- تطوير قطاع التصنيع من خلال إحداث نهضة اقتصادية تؤثر على باقي القطاعات بشكل إيجابي
- تسهيل إجراءات تمويل الشركات الناشئة ومراعاة الاحتياجات المالية للمؤسسات.

- ✓ **دراسة شراف عقون وآخرون، 2022بعنوان: اقتصاد الشركات الناشئة (تقييم حالة الأردن).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الإطار المفاهيمي للشركات الناشئة وتسليط الضوء على التجربة الأردنية باعتبارها أحد نماذج النجاح العربي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد أفضت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أنه علاقة وطيدة بين برامج دعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة كون أن موضوع الشركات الناشئة وأهدافها تتقاطع مع أهداف ريادة الأعمال، تحتاج الشركات الناشئة إلى بيئة داعمة توفر لها على وجه الخصوص حاضنات الأعمال والتي لها الأثر المباشر في ازدهارها ونموها، إضافة الى وجود شبكات التمويل القائمة على رأس مال المخاطر ورأس المال الاستثماري اللذان يدعمان هذا النوع من الشركات ويدفعانه نحو النمو السريع.

- ✓ **دراسة محمد فودوا وآخرون، 2021 بعنوان: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير الشركات الناشئة في الجزائر، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت هذه الدراسة الى أن مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر يقترب أكثر من مفهوم المشاتل، إذ يعتبر تبني الجزائر لفكرة حاضنات خطوة في المسار لكن الثمار لم تقطف بعد لحداثة التجربة في هذا الميدان من جهة، وعدم إدراك المسؤولين عنها لأهمية خدماتها من جهة أخرى، حيث أوصت الدراسة لضرورة الإسراع في توسيع الإسراع في توسيع نطاق انتشار حاضنة الاعمال في الجزائر، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجال إنشاء حاضنات الأعمال، والاستفادة كذلك من التجارب العالمية الرائدة أو على الأقل الخاصة بالدول المجاورة كتونس والمغرب وبعض الأقطار العربية الأخرى لتفادي المشاكل التي عانت منها.

- ✓ **دراسة عياش بولحية، 2011 بعنوان: دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة 2001-2004.**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقييم الآثار قصيرة الأجل الناتجة عن تنفيذ مختلف البرامج التنموية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، اعتبر المنهج التحليلي الوصفي هو المنهج المتبع لهذه الدراسة ،حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن البرامج التنموية تعتبر أداة فعالة في يد السلطات العمومية من أجل تجسيد مختلف استراتيجيات التنمية المعتمدة، إن مبادرات السلطات العمومية في إنعاش اقتصاد أي بلد كان، من خلال إعداد وتسجيل البرامج التنموية على اختلافها وتنفيذها، يعتبر ضروري وفعال في نفس الوقت وهذا نظرا لقدرة السلطات العمومية على تحمل الأعباء الناتجة عن تطبيق هذه البرامج ومواجهة الصعوبات.

تلتقي دراستنا مع ما سبق من الدراسات في كونها: سلطت الضوء على اقتصاد الشركات الناشئة كمدخل لتنمية إدارة الاعمال الريادية وكذلك البرامج التنموية المتبعة خلال الفترة(2001-2019)، من خلال استعراض الأطر النظرية لمفهوم الشركات الناشئة وسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر مرفوقة بالبرامج التنموية هادفة بذلك إلى ابراز واقع ومكانة الشركات الناشئة في الجزائر من أجل اقتصاد متنوع ومولد للثروة.

في حين تختلف معهم في أنها: حللت وضعية الاقتصاد الجزائري وفق توصيات ومبادئ النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لتحقيق نمو سريع ومستدام، ومعرفة مدى امكانية الشركات الناشئة على دعم وإنعاش الاقتصاد للوصول الى نسب النمو المرجوة.

11- هيكل الدراسة:

لدراسة موضوع الدراسة من كل جوانبه تم تقسيمه إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول اشتمل عن الإطار النظري للشركات الناشئة، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية الشركات الناشئة، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى أساسيات حول الشركات الناشئة.

في الفصل الثاني والمتعلق بماهية سياسة الانعاش، شروطها وعلاقتها بالشركات الناشئة، فتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث بين المبحث الأول بعنوان ماهية سياسة الانعاش ووسائلها، أما المبحث الثاني سلطنا فيه الضوء على تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي: شروطها، نتائجها وعلاقتها بالشركات الناشئة.

أما الفصل الثالث والمتعلق بإمكانية مساهمة الشركات الناشئة بالجزائر في تحقيق الانعاش الاقتصادي، فتم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني أبرزنا فيه الشركات الناشئة في الجزائر ومساهمتها في الانعاش الاقتصادي.

12- صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- قلة المراجع والدراسات حول هذا الموضوع، نظرا لحداثته.
- ضيق الوقت لجمع الكم الكافي من المعلومات اللازمة.
- عدم وجود شركات ناشئة في الولاية لإجراء دراسة الميدانية.

الفصـــل الأول: الإطار النظري للشركات الناشئة

تمهيد:

تحظى الشركات الناشئة عموما باهتمام متزايد على مستوى الإعلام، البحوث الأكاديمية وكذا في الخطابات السياسية، هذا الاهتمام المتزايد يعود إلى الوعي بأهمية الشركات الناشئة في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية والتطور العلمي والتكنولوجي وهذا من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية التي تتجه نحو ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، أين أضحت الشركات الناشئة النموذج الاقتصادي الناجح نظرا لتميزها بعدة خصائص عن غيرها من أنواع الشركات الأخرى التي تسمح لها الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتغيرة والمتسارعة بشكل مستمر، وما يتطلّبه ذلك من تسارع في تحقيق النتائج وتسارع في تحقيق الأرباح.

وقد نجحت الكثير من الشركات الناشئة في خلق الثروة والقيمة المضافة ودعم اقتصاديات عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الشرق أسيوية ككوريا الجنوبية بفضل تطوير منتجات وخدمات ابتكارية سمحت بخلق فرص عمل جديدة وتقديم حلول للمجتمعات يسهل الحصول عليها بتكاليف منخفضة، ولتوضيح هذا أكثر فقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية الشركات الناشئة.**
- ✓ **المبحث الثاني: أساسيات حول الشركات الناشئة.**

المبحث الأول: ماهية الشركات الناشئة

أصبح مفهوم الشركات الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والعولمة التي تتسم بالتأثير المتزايد للتكنولوجيا في الحياة الاقتصادية التي تتجه نحو ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة.

رغم ذلك، مازال هذا المفهوم يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى لا سيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدى الباحثين والأكاديميين كما هو الحال في الجزائر، وبهذا الإطار نحاول في هذا المبحث تحديد الإطار النظري للشركات الناشئة من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح "Startup"

إنّ الحديث عن الجذور التاريخية لمصطلح" startup" يقودنا إلى منتصف القرن الماضي، وبالتحديد تلك الفترة التي ظهر فيها تمويل رأس المال المخاطر، فالعديد من الباحثين الذين تناولوا موضوع المؤسسات الناشئة يشيرون إلى أن بدايات ظهور هذا المصطلح كانت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، لكن في الحقيقة لا توجد دلائل على استخدام هذا المصطلح من طرف الكتاب والباحثين الأكاديميين في تلك الفترة[1].

وتعود أولى استخداماته إلى عام 1976 في مقال بعنوان The Unfashionable Business of Investing In Startup Data Processing Field نشر في مجلة Forbes الأمريكية التي تهتم بإحصاء أرصدة أغنياء العالم وثرواتهم وتتبع المسار المالي والاقتصادي للمؤسسات العالمية، ليعاد استخدامه في عام 1977 في مقال بعنوان An Incubator for Startup companies, espacially in the fast growth , high technology Field في مجلة Business Week الأمريكية التي تخص بتغطية الأخبار المالية والاقتصادية التي تخص عالم الأعمال بشكل عام .بعدها بحوالي سنتين عاود ذات المصطلح الظهور مجددا من قبل David Birch في مقال له بعنوان The Job Generation Process يشير فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة في خضم التغيرات التي مست هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التيارات المنادية بضرورة توجيه الاقتصاد الأمريكي نحو الاهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة، وفي عام 1984 استخدم كل من Rogers Everett وLarsen Judith المصطلح في كتاب لهما بعنوان Silicon Valley Fever :Growth of High-Technology Culture في إشارة منهما إلى تلك المؤسسات التي لديها ارتباط وثيق بالتكنولوجيا المتقدمة وبرأس المال المخاطر، والتي كانت الصبغة الغالبة على شركات وادي السيليكون Silicon Valley في ظل تنامي ثقافة التكنولوجيا المتقدمة آنذاك. وقد أشيع استخدام المصطلح على هذا النحو بعد ذلك. وإضافة لهذا الارتباط، توجد علاقة قوية بين مصطلح Startup

[1]- محمد الأمين النوي، محمد دهان، **نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد03، المجلد14، المدرسة العليا للتجارة، العاصمة، الجزائر، 2020، ص03.

وتمويل رأس المال المخاطر الذي شكل أهم شرارات الانطلاق لهذه المؤسسات، إذ يشير Cockeayn إلى أنه في بعض الأدبيات أعتمد المصطلح كمرادف لهذا الأخير [1].

المطلب الثاني: مفهوم الشركات الناشئة

إن الشركات الناشئة التي انطلقت من فكرة مشروع وتجسدت على أرض الواقع، تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي، وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث تعددت تعاريف الشركات الناشئة نذكر منها :

التعريف الأول: حسب Erice Ries أحد المنظّرين لهذا المفهوم في كتابه The Lean Startup : " الشركة الناشئة هي كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة تقدم منتج أو خدمة جديدة مع عدم التأكد من بيئة الأعمال المحيطة بها"[2].

التعريف الثاني: يعرف معجم أوكسفورد مصطلح الشركات الناشئة (Startup) بأنه: " عمل تجاري أنشأ حديثا"[3].

التعريف الثالث: التعريف الأكثر شيوعا صيغ من قبل ستيف بلانك الذي يعتبر أحد الثلاثة المؤسسين لمفهوم (الشركة الناشئة المرنة Lean Startup Mangement) والذي ذكر في العديد من أعماله أن "الشركات الناشئة هي مؤسسة مؤقتة للبحث عن نموذج عمل قابل للتكرار والتطوير "[4].

التعريف الرابع: عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو " Growth" على أنها:" شركة مصممة لتنمو بسرعة، كما أنه ليس من الضروري أن تعمل الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا، أو أن تحصل على تمويل مخاطر، إلا أن الشيء الأساسي الوحيد هو النمو"[5].(Startup = Growth) .

وعليه يمكن تعريف الشركات الناشئة على أنها شركات صغيرة حديثة التكوين، تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير بغض النظر عن حجم الشركة أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

ويمكن عرض أهم الخصائص التي تتسم بها الشركات الناشئة على النحو التالي [1]:

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص03.

[2] - هشام بروال، جهاد خلوط، **التعليم المقاولاتي وحتمية الإبتكار في المؤسسات الناشئة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص 20.

[3] - عصام عمر الجمل، **معوقات تمويل الشركات الناشئة من وجهة نظر أصحابها**، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد البيئي، كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة، ليبيا، 2019، ص 166.

[4] -Agnieszka Skala ,**Digital Startup In Transition Economies ,Palgrave Macmillan,** Faculty Of Management , Warsaw Eniversity Of Technology , Warsaw ,Poland, P15.

[5] -www.paulgraham.com.growth.html (consulté le 10/03/2022).

- **تتميز الشركات الناشئة بكونها مؤسسات شابة يافعة:** حيث يكون أمامها خياران إما التطور والتحول الى شركات ناجحة، أو الإغلاق والخسارة.
- **مؤسسات أمامها فرص للنمو التدريجي والمتزايد:** من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، وبعبارة أخرى، إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة عن ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة، مما يعني بأن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة ، بل على العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا .
- **مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها وكذلك على الإبداع والابتكار:** تتميز Startup بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة Innovative، وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، بحيث تعتمد الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنيت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم حاضنات الأعمال.
- **مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة:** حيث أن الشركة الناشئة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء، ومن الأمثلة على ذلك نذكر: أمازون، جوجل، مايكروسوفت وغيرها.

ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الخصائص التي تجعل المؤسسات الناشئة قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية منها[2]:

- المساهمة في استراتيجية التنمية المحلية، وذلك كون العديد من الدول تضع خططا للتنمية المحلية، بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة.
- قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وإمداد نطاقها إلى المناطق النائية اضافة إلى قلة الانتشار الجغرافي.
- مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري وقدرتها على التأقلم مع التغيرات التي تحدث في محيطها.
- الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء وقلة التدرج السلطوي.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات إلزامية للاستفادة من التطور التكنولوجي.

---

[1] - مرباح طه ياسين، بو سالم أبو بكر، عيسات فطيمة الزهرة، **المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم وو اقع التسيير في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص ص 126، 127.

[2] - رمضاني مروة، بوقرة كريمة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر (نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المرجع نفسه، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، الجزائر، 2021، ص 279.

مما سبق يمكن تلخيص أهم ما تتميز به الشركات الناشئة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): خصائص الشركات الناشئة.

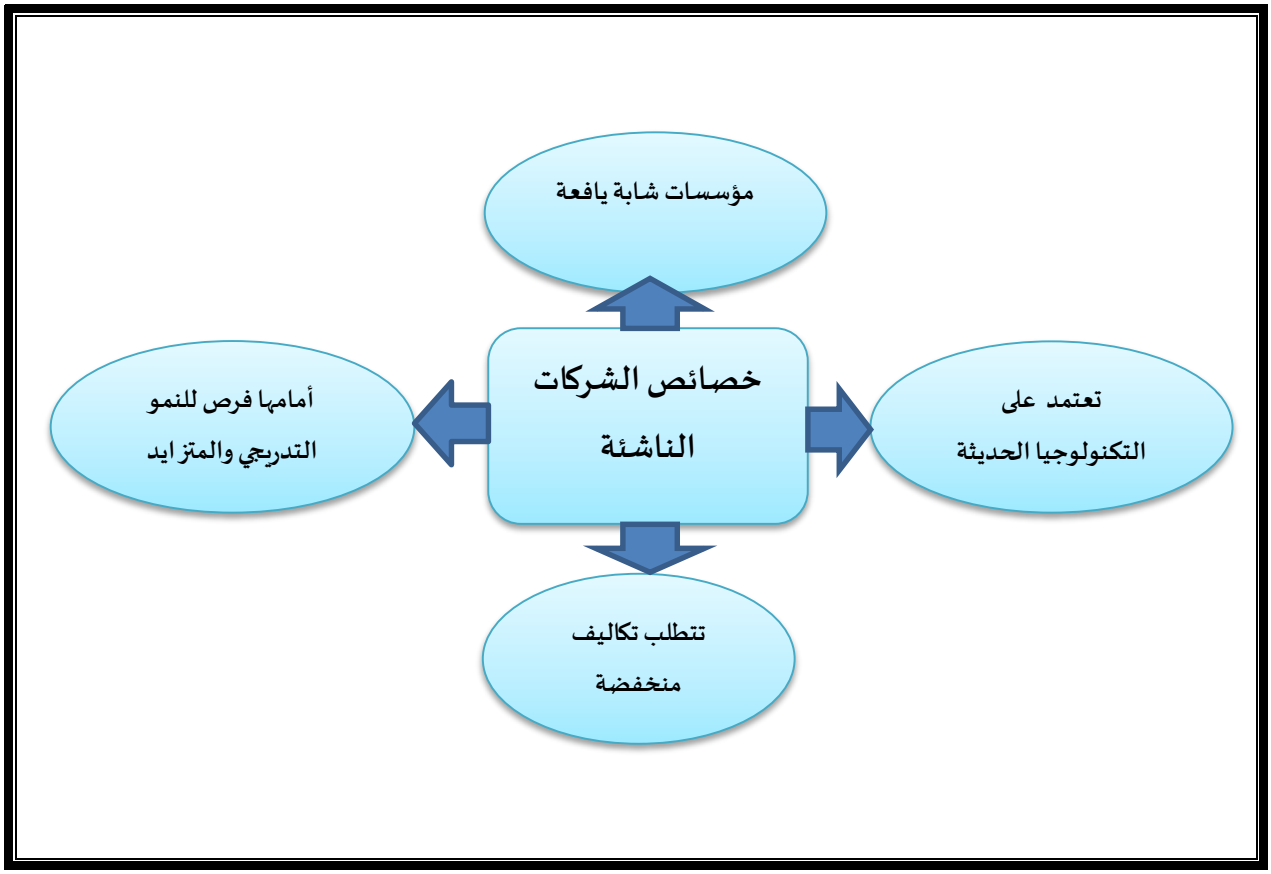

المصدر: مرباح طه ياسين، بو سالم أبو بكر، عيسات فطيمة الزهرة، **المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم وواقع التسيير في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص ص 126، 127.

المطلب الثالث: دورة حياة الشركة الناشئة

من خلال ما تمّ تناوله في مفهوم الشركات الناشئة، قد يترسخ في ذهن المتلقي أنّ ما يميز هذا النوع من الشركات هو الاستمرارية في تحقيق النمو، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه الشركات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن ابراز ذلك من خلال الشكل الموالي والذي يمثل دورة حياة هذا النوع من الشركات.

الشكل رقم (02): دورة حياة الشركات الناشئة

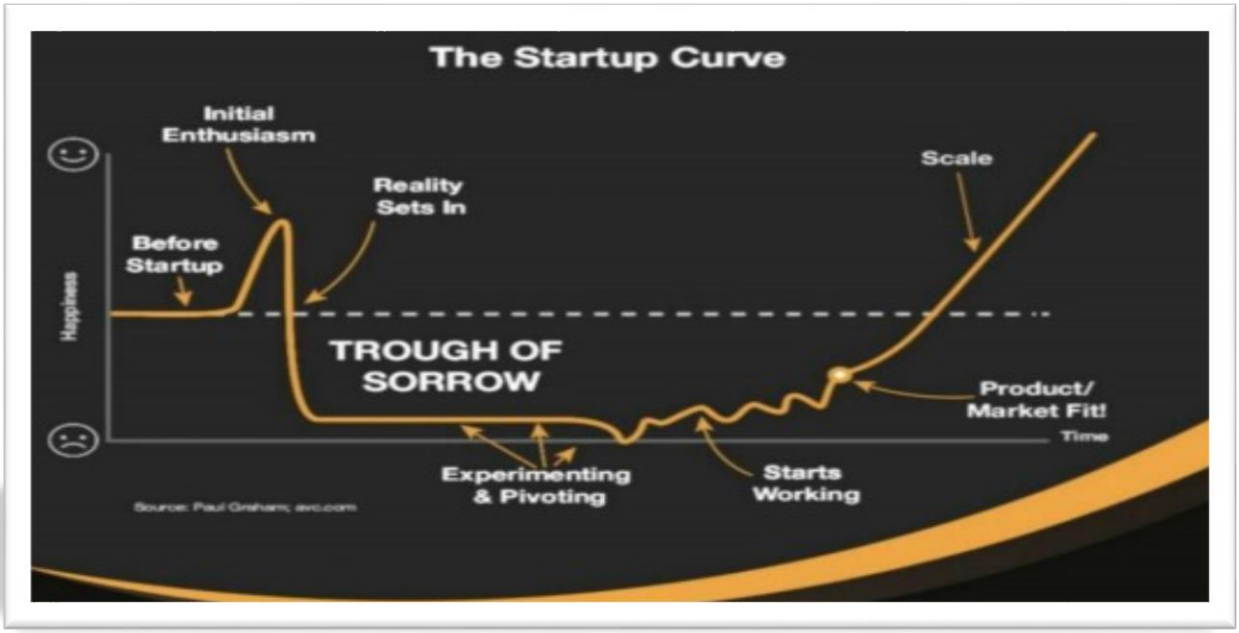

المصدر: زكرياء جمعة، عماد هداهدية، **دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة**، مجلة دراسات حول المؤسسات والتنمية، العدد 08، المجلد07، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص 37.

من خلال الشكل رقم (01) يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل هي [1]:

- ✓ **المرحلة الأولى: مرحلة قبل انطلاق المؤسسة الناشئة:** حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة ابداعية أو جديدة أو حتى مجنونة وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، وكذا البحث عمن يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.
- ✓ **المرحلة الثانية : مرحلة الانطلاق:** في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ FFF (Friends , Family Fools)، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على التمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية، في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

[1] - شريفة بو الشعور، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، المجلد 04، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص421-422.

- ✓ **المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو:** يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.
- ✓ **المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي:** وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر بالتراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.
- ✓ **المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر:** يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.
- ✓ **المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع**: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن من 20إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

وعليه يمكن تقديم منظور مختصر وشامل لدورة حياة الشركات الناشئة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): توضيح مراحل دورة حياة الشركات الناشئة.

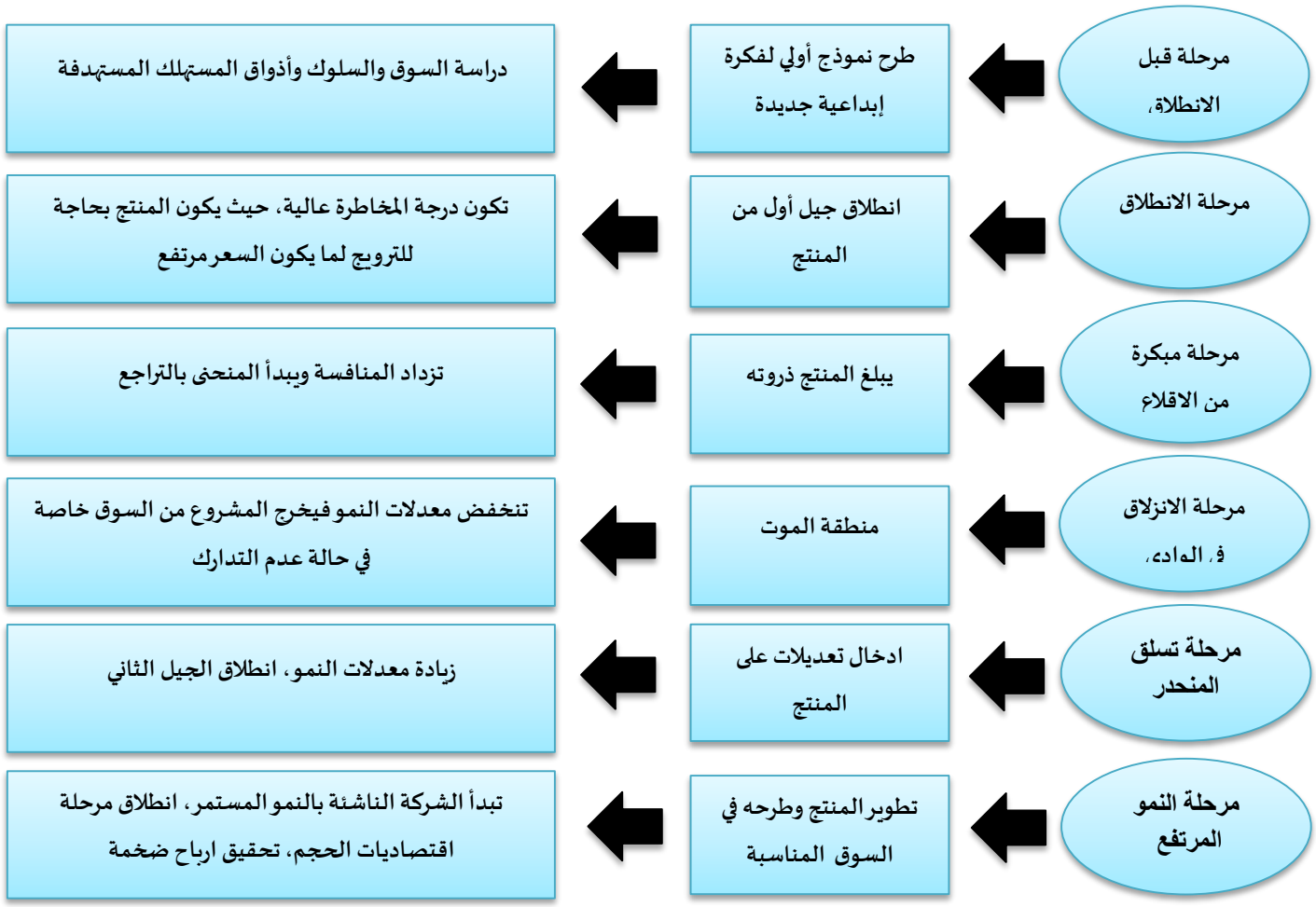

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: شريفة بو الشعور، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، المجلد 04، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص ص 421، 422.

المطلب الرابع: أهداف تمويل الشركات الناشئة

يعتمد صندوق تمويل الشركات الناشئة على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، وبما أن التمويل القائم على الاستثمار في رؤوس الأموال يتضمن تحمل الخطر وهو أمر جد مهم لأنه نمط تمويلي جديد يختلف عن الطرق التمويلية التقليدية من حيث نظرته للمخاطرة المالية لهذا سمي برأس المال المخاطر ، حيث لا تعتمد تقنية التمويل عن طريق رأس مال المخاطر على تقديم

السيولة فقط للشركات الناشئة بل على أساس المشاركة، فتقوم شركة رأس مال المخاطر بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبالتالي فهذا النوع يتناسب تماما مع الشركات الناشئة والتي تطمح للتوسع[1].

ويمكن **تعريف رأس المال المخاطر** على أنه: "رأس المال الذي يمول بواسطة وسيط مالي متخصص، مثل شركات رأس المال المخاطر، أو صناديق استثمار رأس المال المخاطر لدعم مشاريع ذات مخاطر مرتفعة يصعب تمويلها بطرق التمويل التقليدية..."[2].

لتمويل الشركات بصفة عامة والشركات الناشئة بصفة خاصة عدة أهداف تتجلى فيما يلي[3]:

- توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري عن طريق الإمداد بالتجهيزات اللازمة.
- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية والأعوان الاقتصادية الأخرى.
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري.
- تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية.
- تستلزم الصناعة للتمويل التجاري ووجود أطراف تنظم المخاطر البنكية ويضبطها وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات.
- يتعاون هؤلاء الأطراف مع القطاع البنكي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.

كما يساعد تمويل الشركات الناشئة على[4]:

- التنوع في النشاطات المصرفية والاستجابة بصورة أفضل وأسرع لطلبات الزبائن.
- رفع القدرات التصديرية للشركات عن طريق دعمها وتمويلها.
- يساعد التمويل على التوسع وفتح وحدات أو خطوط إنتاج جديدة لهذه الشركات وزيادة حجم أنشطتها، ومنه زيادة العمالة.
- يساعد التمويل التأجيري الشركات وخاصة الشركات الناشئة الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك، كما يساهم في الحصول على العملة الصعبة، والحد من الاستدانة.

---

[1] - بدر الدين مرغني حيزوم، العروسي حافة، وآخرون، **الإطار القانوني لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الناشئة والحاضنات، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر، 2021، ص ص 95، 96.

[2] - محمد سعد الناصر، **رأس المال المخاطر نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية**، دار الإمام للنشر والتوزيع، 2020، ص33.

[3] - إنصاف قسوري، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 19، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2020، ص20.

[4]- مصطفى بورنان، علي صولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد01، المجلد11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 134.

- العمل على التكفل وتمويل الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريب من أجل رفع الكفاءة والفعالية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات.
- مساعدة الشركات الناشئة بعيدا على ضغوط المحيط في مرحلة الانطلاق من خلال آلية حاضنات الأعمال.

المبحث الثاني: أساسيات حول الشركات الناشئة

تتفق البحوث والدراسات العلمية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه الشركات الناشئة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية والتطور العلمي والتكنو لوجي، وهذا لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية التي تتجه نحو ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، إلا أن خلال مسار تحويل الأفكار الإبداعية إلى شركات ناشئة يواجه المقاول عدة معوقات تتطلب توفر مجموعة من المقومات ضمن بيئة شاملة ومتكاملة تسمح بتجاوز تلك العقبات وتسهيل مسار إنشاء الشركة الناشئة وتحقيق نموها و استمراريتها .

المطلب الأول: أهمية الشركات الناشئة.

إن بلدان دول العالم السائرة في طريق النمو، تواجه تحديات عديدة وهائلة في تنميتها منها: التجهيز الصناعي غير الموجود تقريبا، البطالة المتفشية، فقر السكان، ومستويات التعليم والتدريب التي تحتاج للترقية، إضافة الى التكاليف المعيشية المرتفعة باستمرار على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي استثمرت مليارات في بناء الهياكل الاساسية والأشغال العامة فقط، تاركة قطاعات اجتماعية هامة، فيرى الخبراء في المجال أنّ المؤسسات الناشئة لها دور مهم لمواجهة هذه التحديات وكذا إسهامها في النهوض باقتصادياتها كونها تساهم في الناتج المحلي الاجمالي وتعجّل بنموها، ويمكننا تلخيص أهمية ودور الشركات الناشئة في الدول السائرة في طريق النمو خاصة كالتالي[1]:

- توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: حيث تتميز بالقدرة العالية في توفير فرص في العمل، اضافة الى قدرتها على استيعاب وتوظيف عمالة بخبرة قليلة او حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات، اصحاب الافكار وخريجي الجامعات. وبالتالي الرد المباشر على مشكلة البطالة حيث تكافح الدول نفسها لخلق ظروف عمل على الرغم من سيرها في طريق النمو.
- الابتكار في البحث والتطوير: ولا سيما في مجال التكنولوجيا، وهو أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنمية أي بلد في العالم والقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل بـ 24مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى (حسب دراسة أمريكية)
- زيادة الانتاجية والحفاظ على التنافسية: حيث لعبت دورا محوريا في العشرينات والسنوات الماضية وذلك باستخدامها أدوات ووسائل وكذا تقنيات انتاجية حديثة قللت من التكاليف، ورفعت من

[1]- يوسف حسين، إسماعيل صديقي، **دراسة ميدانية لو اقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجز ائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد01، المجلد08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2021، ص71-73.

مستوى جودة المنتوجات كذلك، مما ساعدها على ذلك تبنيها للاستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية.

- نشر القيم الايجابية في المجتمع: تعالج العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الابحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير وكذا ادخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير.
- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي: تعالج القضايا الاقتصادية من خلال ابحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الايجابية كالمبادرة، الابداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي الى التنويع في المنتوجات، والمساهمة في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الأنسجة التقليدية كالزراعة.
- استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الاجنبي: القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة الأفراد من دخل أقل الى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) وجذب المستثمرين المحليين والاجانب.
- المساهمة في النمو الاقتصادي: نظرا لما توفره من خلق وظائف جديدة على المدى الطويل ونمو دخلها السنوي الذي يساهم في خلق الثروة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، اضافة الى كون غالبية هاته المؤسسات تجتاح أسواق عالمية والتالي جلب عملة أجنبية.
- مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة: من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها، تأتي المؤسسات الناشئة بحل مشاكل تكاليف الانتاج للشركات الكبرى والحلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها الدول على السكان.
- تمكن الشركات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي[1] .
- آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة [2].

[1] - علي بخيتي، سليمة بوعوينة، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد04، المجلد12، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص538.

[2] - **المرجع نفسه**، ص538.

المطلب الثاني: الشركات الناشئة المالية النموذج الناجح

أنّ الشركات المالية الناشئة باتت تعتبر قاطرة للتنمية المالية بمختلف الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، كما أنّ تطورها من بين أنواع الشركات الناشئة الأخرى أضحى يسلّط عليه الضوء كنموذج يقتدى به، وذلك لما لها من انعكاس إيجابي على بيئة عمل باقي الشركات الناشئة، فهي بإمكانها المساهمة في تطوير البيئة الحاضنة لهذه الأخيرة حتى تدعمها على البقاء والاستمرارية.

والشركات المالية الناشئة هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات البنكية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية[1]،وتتسم هذه الأخيرة بعدة خصائص نذكرها في[2]:

- **الوصول لكل المستخدمين**: فهي تستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز امكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل.
- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف**: حيث لدى هذه الشركات عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.
- **تصميم محوره العميل**: حيث تركز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.
- **السرعة**: تسمح التحليلات القوية لهذه الشركات بالحركة القوية، اذ يتم انجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة.
- **سياسة البيانات أولا/ الهو اتف المحمولة أولا**: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أنّ التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص .

ومنه فنجاح عمل الشركات الناشئة المالية مرهون بمدى: استخدام تكنولوجيات مبتكرة، تطور سلوك الزبائن، ايجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة، بناء شراكة جيدة مع البنوك، وابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والبنكية [3].وتتخذ بيئة نشاط الشركات المالية الناشئة ثلاث حالات هي [4]:

---

[1]- حياة براهيمي بن حراث، أمين مخفي، محمد بوقموم، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال افريقيا: بين دو افع الانشاء وعو ائق الاستدامة**، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 23، الدانمارك، 2018، ص 4.

[2]- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، المركز الجامعي لتامنغست، تامنغست، الجزائر، 2018، ص ص 92، 93.

[3]-المرجع نفسه، ص 91.

[4]- التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير التكنولوجيا المالية، ومضة، 2017، ص https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_fintechmena_wamda.pdf

- **البيئة الحاضنة المستحدثة**: حيث تكون الشركات المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى، تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول رو اد الأعمال -بأقل دعم -التعامل مع القوانين، واكتساب العملاء، وعقد الشراكات.
- **البيئة الحاضنة الناشئة:** في البيئة الحاضنة الناشئة، تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.
- **البيئة الحاضنة المتقدمة**: هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة (أي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار) وبالتالي، يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء.

المطلب الثالث: مقومات نجاح الشركات الناشئة.

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم العوامل التي تشكل المقومات الضرورية لنجاح الشركات الناشئة.

- ✓ **وجود الفكرة الابداعية:** يعرف الإبداع بأنه: "هو ادخال شيء جديد ومختلف، قد يتمثل في أفكار حول منتجات أو تجهيزات أو حول طرق صنع جديدة أو خدمات جديدة أو كيفيات اتصال أو أشكال تنظيم جديدة"[1]، كما يعرف على أنه: الإتيان بشيء جديد ومفيد قد تكون فكرة أو خدمة أو سلعة أو عملية أو نشاط يتم داخل الشركة، من خلال التصرف المميز الذي يمارسه الفرد كتبني التغيير وتشجيع الابتكار واستخدام طرق وأساليب حديثة في مجال العمل ومحبة التجريب والمناظرة وعدم الانصياع للأوامر التي تحد من تفكيره، والقدرة على التكيف والمرونة والمساهمة في حل المشاكل[2].

وتعتبر الشركات الناشئة أكثر إبداعا لعدة أسباب نذكرها في [3]:

- يتم ادارة المؤسسة من قبل مدير المشروع أو المقاول الذي يتميز بروح المبادرة وبمهارات المقاولة في تفحص البيئة واكتشاف الفرص، فالمقاولة ترتبط بمستغلي الفرص التجارية.
- بساطة التنظيم والتوجيه نحو النشاط الأساسي (سلعة أو خدمة جديدة).
- صغر حجم المؤسسة يمكنها من التغيير بالإضافة إلى أن الاستثمارات المحدودة تجعل عملية التجديد أقل مخاطرة.
- قرب المؤسسة من السوق يجعلها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق.

---

[1] - حمود عبد الله العنزي، بلال لعويل، **قيادة الابداع والابتكار بين حتمية التبني وضرورة التفعيل**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 01، المجلد 08، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2021، ص34.

[2] - محمد داود، **إدارة التميز والإبداع الإداري**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص21.

[3] - سلمى عمارة، نعيمة بارك، **حاضنات الأعمال مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد 01، المجلد 03، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2019، ص113.

وعليه فاستمرار الشركة الناشئة في النمو وتوسيع أسواقها والصمود أمام المنافسة لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الإبداع والتجديد والأصالة في إيجاد توافقات وارتباطات جديدة بشكل مستمر لمختلف العوامل من أجل إيجاد منتج جديد مختلف عما يقدمه المنافسون ويكون من البدائل المفضلة للزبائن كونه يسمح بحل المشكلات بطرق جديدة وأكثر فاعلية[1].

✓ **تأثير خصائص شخصية المقاول على بقاء الشركة الناشئة:** والتي تتمثل في [2] :

- ❖ تأثير جنس المقاول على البقاء: ربطت العديد من الدراسات بين متغير الجنس وبقاء الشركات الناشئة، وحسب الباحثين فإنه ستتاح للنساء فرص أقل للتجارب ذات الصلة، وشبكات دعم أقل، وصعوبة أكبر في تجميع الموارد، هذا يزيد من احتمال تعثرها، ومن جهة أخرى تشير مجموعة أخرى من الباحثين الى أن المؤسسات النسائية لا تفشل أكثر من غيرها فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة.
- ❖ تأثير المؤهل العلمي للمقاول على البقاء: يساهم مستوى التعليم بشكل ايجابي في أداء الشركة، يفترض أن التعليم مرتبط بالمعرفة والمهارات وقدرة حل المشاكلات والانضباط والتحفيز والثقة بالنفس، التي تمكن المقاول من مواجهة المشاكل، كما أن هناك اختلاف في نسبة الوفيات، حسب خصائص المقاولين فمثلا في حالة كون المنشئ هو خريج جامعي فإن عدد الشركات التي تتمكن من البقاء لأكثر من ثلاث سنوات يرتفع إلى النصف، فكلما كان المستوى التعليمي أعلى كلما زادت فرصة نجاح الشركة.
- ❖ تأثير وضع المقاول على البقاء: الأفراد الذين كان اختيارهم لإنشاء الشركات طواعية وعن عمد يفترض أن فرص نجاحهم وبقاء أعمالهم أعلى، في المقابل أولئك الذين أجبروا على بدء مشاريعهم الخاصة لأنهم يفتقرون إلى العمل أو كسب لقمة العيش لهم إرادة ضعيفة وبالتالي فإن فرص بقاء ونجاح أعمالهم أقل.
- ❖ تأثير وجود المحيط المقاول على البقاء: إن الانتماء لعائلة فيها والدين مقاولين، يوفر هذا بيئة تعليمية تعطي دروسا مهمة حول الصعوبات المتوقعة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة الشركة، يمكن أن يتعلم الأطفال كيفية إدارة أعمالهم بفعالية لذلك قد يكونون أكثر وعيا بالتحديات التي سيتعرضون لها ويكونون أكثر استعدادا وأقل احباطا عند ظهور هذه المشكلات، لذا فوجود حاشية مقاولة يمثل رصيدا لاستدامة الشركة فيما بعد، كما يمكن للشبكات الاجتماعية والشخصية للعائلة تسهيل الوصول إلى أنواع مختلفة من المعرفة تقنية، مقاولتيه، متخصصة وبالتالي تساهم في نجاح الشركات الناشئة.
- ❖ تأثير الدوافع المقاولاتية على البقاء: يعتمد النجاح على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين، فتترجم هذه الرغبة إلى دافع لإنشاء شركة وهو واحد من أهم العوامل التي تؤثر على نجاحها، وأن الدوافع وسلوكيات اليوم ستؤثر على مستقبل الشركة، الذين ينجحون في أعمالهم هم أولئك الذين يؤمنون بها بشكل أكبر، كما

---

[1]- أمينة مزيان، خديجة إمان عماروش، **الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها**، الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص36.

[2]- ياسين تليلي، أحمد رمزي سياغ، **دراسة إستكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة لولاية ورقلة**، مجلة الباحث، العدد 01، المجلد 20، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2020، ص 780.

تؤكد الدراسات على أهمية الحوافز النفسية الاجتماعية عند المقاولين الجدد الرغبة في إدارة شركته الخاصة، فزيادة الدوافع المقاولاتية لديهم، تزيد من احتمال بقاء شركاتهم.

✓ **المحيط لاسيما مناخ الأعمال:**

رغم الدور الاساسي للمقاول وأهميته، إلا أن نجاحه كثيرا ما يتوقف على مدى ملائمة محيطه وبيئة الأعمال التي ينشط فيها. فنجاح الشركات الناشئة يعتمد على توفير بيئة ملائمة تدعم وتشجع الأفراد الذين يملكون أفكار إبداعية ويملكون استعدادات وقدرات لتجسيدها على أرض الواقع [1].

✓ **مصادر تمويلية متنوعة كافية وسهل الحصول عليها:**

ترتكز المؤسسات الناشئة عموما على المصادر التالية:

❖ **رأس المال المخاطر**: تعتبر مؤسسات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الجديدة الناشئة، وذلك لما تتميز به من قدرة عالية على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم وسريع، يرجع أساسا إلى خبرتها وإمكانياتها الواسعة على اعتبار أنها مؤسسات متخصصة في مجال التمويل[2].

ويهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى[3]:

- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها.
- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.
- تسريع النمو الداخلي للشركات التي تخطت مرحلة الانشاء، والتي عادة ما تحتاج لجرعات تمويلية لتحقيق تنميتها[4].

---

[1] - أمينة مزيان، خديجة إمان عماروش، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[2] - أمينة عثامنية، منال بلعابد، **المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد07، جامعة طاهري مولاي، بشار، الجزائر، 2021، ص361.

[3] - مصطفى بورنان، علي صولي، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

[4] - علية ضياف، كمال حمانة، **رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة- حالة الجزائر**- مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05، المجلد 04، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016، ص171.

❖ **مسرعات الأعمال:**

وهي عبارة عن: " كيانات قانونية تعمل على تطوير الشركات الناشئة التي أنهت مرحلة الحضانة، تساعد المؤسسات الأكثر نضجا والتي لديها بالفعل منتجا أو خدمة جاهزة أو جاهزة تقريبا للتسويق "[1].

أما عن أهمية مسرعات الأعمال في نشأة وتطوير الشركات الناشئة، فإنّ هذه الأخيرة تعتمد على مسرعات الأعمال في مراحل تطورها المختلفة، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04): أهمية مسرعات الأعمال للشركات الناشئة

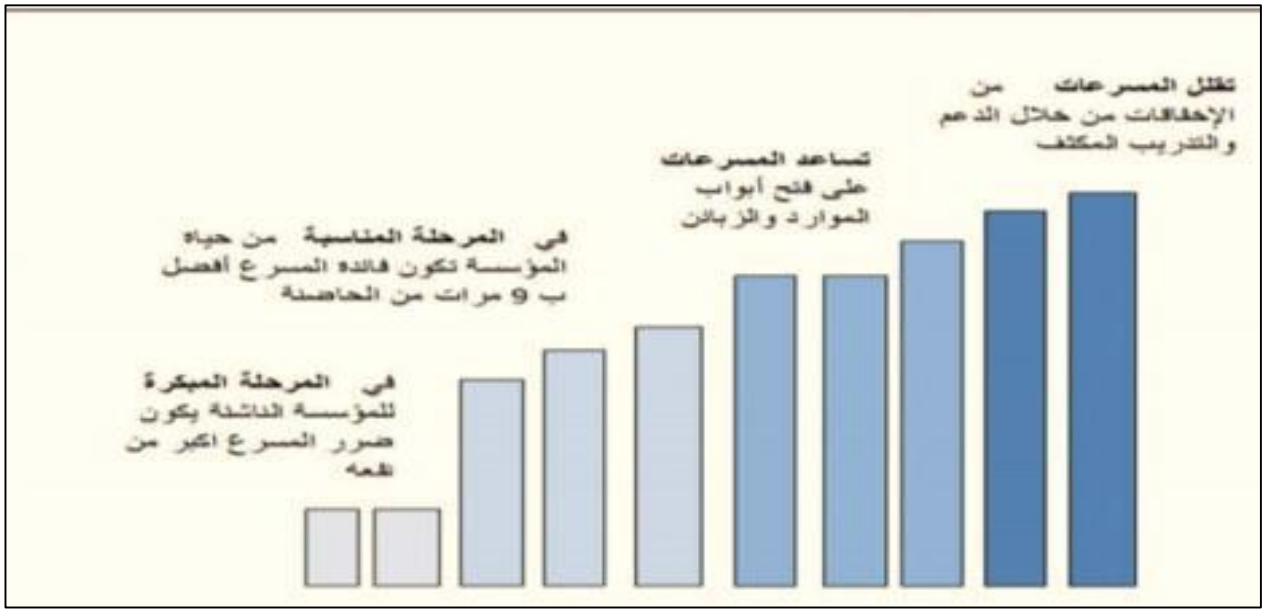

المصدر: باية وقنوني، **دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة-دراسة حالة الجزائر**، الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص76.

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أنّ المسرعة تساعد على تطور ونجاح المؤسسة الناشئة في كل المراحل الموالية للمرحلة المبكرة، والتي يكون بها ضرر المسرع للشركة الناشئة أكبر من نفعه

كما يمكن توضيح أهمية مسرعات الأعمال بالنسبة للشركات الناشئة من خلال أدوارها الاستراتيجية المتوقعة، والتي نحاول تلخيص أهمها في النقاط التالية[1]:

[1]- فاتح خلاف، **أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة: "ألجريا فانتور" نموذجا- قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم356/20-** ،مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد04، المجلد06، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص160.

- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للشركات الناشئة.
- تربط الشركات ا الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.
- تشجع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم.
- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل شركات تجعلها قابلة للتحول إلى إنتاج.
- توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية، وتساعدهم على البدء على نحو صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها).
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.
- تؤهل جيلا من أصحاب الأعمال تدعمهم وتساندهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.
- تساعد المؤسسات الناشئة على مواجهة الصعوبات الادارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات الناشئة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل المجال التقني والرقمي.

❖ **التمويل الجماعي**:

والذي يعرف أيضا باسم التمويل التساهمي وهو: "نشاط مالي بدأته الدول Anglo-Saxon خلال سنة 2000 مع ظهور الويب، تتميز باستخدام الأنترنيت كوسيلة لتحصيل الأموال من عدد كبير من المدخرين لتمويل الشركات الناشئة"[2]، كما يعرّف أيضا على أنه " آلية لتمويل المشاريع، مما يجعل من الممكن جمع مبالغ أحيانا صغيرة جدا من عدد كبير من الأشخاص. يقدم هذا النهج طرق وأدوات معاملات التمويل على أساس نزع الوساطة من اللاعبين الماليين التقليديين مثل البنوك، هذا لتوفير إمكانية لكل عضو من أعضاء المجتمع لاستثمار مبلغ معين من المال، بالإضافة إلى أموال الأعضاء الآخرين يجعل من الممكن تمويل المشروع على عكس النظام المصرفي التقليدي، لا تقتصر فلسفة التمويل الجماعي على جني الأرباح من ذلك الاستثمار فحسب ولكن لمساعدة ودعم قائد المشروع"[3].

---

[1] - باية وقنوني، **دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة- دراسة حالة الجزائر-**، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص77، 78.

[2] - زكرياء دمدوم، وليد مرغني، وآخر، **الحاجة الى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة حمه لخضر، الجزائر،2020، ص440.

[3]- Madjid Guesmia , **Financement Participatif : Mécanisme D'Appui et D'Accompagnement Des Projets De Développement. L'Expérience Algérienne**, Revue D'études Sur Les Droits De L'homme, N=02, Vol 03, Université d'Alger 3 , Algérie , 2019 , P11.

ويعتبر التمويل الجماعي آلية تمويل مفيدة بشكل خاص للشركات الناشئة، من أجل تجسيد أفكار عملية لإنشاء أعمال تجارية جديدة وخلق فرص العمل، وتتضح أهمية التمويل الجماعي للشركات الناشئة فيما يلي[1] :

- تمكن منصات التمويل الجماعي عبر الانترنيت الشركات الناشئة من الوصول إلى مئات وآلاف المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه الشركة. على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض، لأنها تعتبر شديدة الخطورة عند النظر إليها من خلال عدسة الائتمان وتقييم المخاطر للبنوك.
- يوفر التمويل الجماعي للشركات الناشئة الفرصة لاختيار منتجات إقراض جديدة، على عكس البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل الأصغر، التي تكون في كثير من الأحيان غير قادرة أو غير راغبة في تقديم منتجات إقراض مرنة لتلبية احتياجات بعض الفئات، بسبب ارتفاع تكاليف ومخاطر التخلف عن السداد، وتتلاشى هذه المخاوف مع منصات التمويل الجماعي.
- يعتبر التمويل الجماعي أكثر سهولة للشركات الناشئة، من ناحية الاجراءات مقارنة بطرق التمويل التقليدية، إضافة إلى ذلك عدم وجود ضمانات في نظام التمويل.
- تساعد منصات التمويل الجماعي على تقديم فكرة الشركة الناشئة في جميع أنحاء العالم عبر الانترنيت، دون أن يستغرق الأمر وقتا طويلا لنتشر بين المستثمرين، (بشرط اتباع الاستراتيجيات الصحيحة في كل خطوة من خطوات التمويل الجماعي)، كما يمكن لرواد الأعمال والشركات الناشئة استطلاع السوق من خلال الترويج لفكرة تطوير المنتج عبر الانترنيت والتماس استجابة السوق المستهدفة، مما يمكن من ابتكار وتخصيص المنتج بشكل أفضل، من خلال الاستفادة من جميع التعليقات القيمة الواردة من الجمهور المستهدف.

المطلب الرابع: المعوقات التي تواجه الشركات الناشئة

إن من أبرز ما يعرقل الشركات الناشئة ما يلي[2] :

- العراقيل التمويلية: يمثل الحصول على التمويل الكافي لدعم الشركة الناشئة خلال مختلف مراحل دورة حياتها، أكبر تحدي يواجه رواد الأعمال، فبناء شركة من الصفر وولوجها إلى عالم أعمال يشهد منافسة شرسة وتغيرات دورية والاستمرار فيه يتطلب تحسينات مستمرة، وتطوير لكافة مواردها، وهو ما يعني نفقات كبيرة ومستمرة[3].

---

[1]- أسماء بللعما، **التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة- اشارة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2020، ص07.

[2]- سميرة ناصري، مريم عثماني، **المؤسسات الناشئة والحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار وتحديات الاستمرار**، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: المؤسسات الناشئة والحاضنات، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر،2021، ص ص 126، 127.

[3]- الزهراء بن سفيان، حسين نصر الدين العوطي، **المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03، المجلد07، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ،2020، ص 319.

- عراقيل الحصول على التمويل الخارجي المناسب لتكلفة الشركة بسبب اختلاف البنوك في سن شروط ومعايير تمويل وضمان هذه المشاريع، وكذا أعباء الفوائد المترتبة عنها.
- عراقيل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للشركة.
- العراقيل التنظيمية والتشريعية: تتمثل أهمها في صعوبات تتعلق بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بإنشائها، صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية كتراخيص الاستيراد والتصدير، التعليمات الصادرة بمختلف الأجهزة الحكومية، تعدد جهات التفتيش والرقابة كالدوائر التابعة للضرائب، الجمارك والضمان الاجتماعي.
- العراقيل الفنية: تواجه الشركات صعوبة في الحصول على رأس المال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما يجعل حيازتها على المقومات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وبالتالي لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية، لذلك نجد أن معظم هذه الشركات تنشط في مجالات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة.
- العراقيل التسويقية: تواجه مشكلات على المستوى الداخلي للأسواق أو الخارجي، والتي تختلف باختلاف نوع وطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة، وتتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

➢ انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي الى ضعف الكفاءات التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، اضافة الى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات.

➢ تفضيل المستهلك للمنتجات الاجنبية المستوردة المماثلة.

➢ عدم توافر الحوافز المالية والإدارية بما يكفي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق، فزيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة بوجود اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة على الاستيراد يؤدي إلى تراكم المخزون السلعي لدى الشركات.

➢ قصور قنوات وشبكات التسويق ذات قدرة تنافسية عالية.

➢ انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من الشركات الناشئة، مما يصعب عملية تسويقها.

➢ عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف، مما أدى إلى عشوائية اختيار العاملين، بالإضافة إلى عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية.

➢ عدم تمكن الشركات الناشئة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن الإعفاءات الجمركية والضريبية.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مجموعة من التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليها باسم Startup، وأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، وكذلك أهداف تمويلها، اضافة إلى أهم المقومات التي تساعد هذه المؤسسات على التقدم والنجاح، وأهم العراقيل التي تواجهها خلال مسار حياتها.

وانطلاقا مما تم التطرق اليه في هذا الفصل، نستخلص أن الشركات الناشئة بدأت من فكرة ريادية ابداعية، إلى أن أصبحت الخيار الأمثل في مجال الأعمال باعتبارها أرضا خصبة مهمة لخلق فرص العمل والثروة، والتي بدورها تضمن عودة الاقتصاد إلى مسار النمو العالمي، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة من المؤسسات وفق متطلبات نجاحها لتحقيق الأهداف المرجوة منها وتخطي العراقيل التي قد تواجها.

الفصل الثاني: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي، شروطها وعلاقتها بالشركات الناشئة

تمهيد:

يعتبر التفاوت الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والنامية، والفجوة فيما بينهما من الموضوعات التي كانت ولا زالت تشغل اهتمام المختصين والمتتبعين لأسباب ومحددات النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، إلا أنه بالرغم من الجهود والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي إلا أنها لم تستطيع الرقي إلى مصف الدول الناشئة مما ألزمها ذلك دوما الاستمرار في البحث عن آليات حديثة لدعم التنمية الاقتصادية بها وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما عن اقتصاديات الدول المتقدمة فهي الأخرى قد واجهت تحديات كبيرة ومعقدة ناجمة عن ما خلفته الأزمات التي مرت بها، مما أجبرها ذلك على ضرورة تبني سياسة اقتصادية توسعية للخروج من تبعات تلك الأزمات، والسعي نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، تنويع الاقتصاد، وبعث حركة النمو من جديد، ومنه انعاش اقتصادياتها.

وللإحاطة بموضوع سياسة الانتعاش الاقتصادي التي تنتهجها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي في المدى القصير، ستناول من خلال هذا الفصل ما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي ووسائلها.**
- ✓ **المبحث الثاني: تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي: شروطها، نتائجها وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة.**

المبحث الأول: ماهية سياسة الانعاش الاقتصادي، ووسائلها

يعتبر كل من الإنعاش والنمو الاقتصاديين من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ يمكن القول أنهّما من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب، من خلال وضع سياسة اقتصادية توسعية، تسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي لتحسين وضعيتها المالية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنويع اقتصادها.

المطلب الأول: تعريف الانعاش الاقتصادي وعلاقته بالنمو

في هذا المطلب سنتطرق لمفهوم كل من الإنعاش والنمو الاقتصادي، وتحديد الاختلاف بينهما، وكذا العلاقة التي تربط الإنعاش بالنمو الاقتصادي.

أولا: تعريف الإنعاش

يعود أصل كلمة الإنعاش لغة الى الفعل: أنعش، ينعش، إنعاشا بمعنى أنهضه وأقامه ورفعه، والمقصود بها العمل على إعطاء دفعة جديدة، أو إحياء مشروع ما[1].

أمّا اقتصاديا فإنّ الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن: استراتيجية تنموية تخرج الاقتصاد من أزمة ركوده ومن زمن الاقتصاد الموجه وتدخله الى اقتصاد السوق، معتمدة في ذلك على بعث حركية النمو الاقتصادي وإعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي المتميز بالتراجع، وتنشيط الاقتصاد الكلي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية تستهدف إنعاش الاستهلاك والاستثمار.

ثانيا: تعريف النمو الاقتصادي:

لم يجزم الباحثين الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية على وضع مفهوم محدد للنمو الاقتصادي، حيث نجد من اعتبره بأنه: "الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل"[2].

في حين هناك من اعتبره بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، وبصفة أدق هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[3].

أما البعض فقد حدده في أنّه: " توسيع قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان، حيث يعكس قدرة الدولة على رفع المستوى المعيشي لسكانها"[4].

ومن خلال التعارف السابقة يمكن القول أنّ النمو الاقتصادي هو مفهوما كميا يتجلى في زيادة الناتج الوطني الحقيقي من فترة الى أخرى عادة ما تكون سنة وارتفاع معدل الدخل الفردي منه، وهو يحدث تلقائيا دون تخطيطا له، في

---

[1]- سعاد شليغم، **سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23، المجلد 12، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2016، ص94.

[2]- سلطان النصراوي، كاظم أحمد البطاط، محمد علي العماري، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص118.

[3]- بدر الدين محمد أحمد، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص14.

[4]- زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى سالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص17.

حين أنّ الإنعاش يحدث وفق خطة تنموية تعتمدها الحكومات من خلال زيادة الانفاق الحكومي ويهدف أساسا الى إحداث النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي

بالرغم من تعدد التعاريف التي توضح سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أنها تنصب في مقصود واحد وتهدف لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الإنتاج لتحقيق التغيرات الإيجابية للاقتصاد، وفيما يلي أهم التعريفات التي وجهت لها.

التعريف الأول: تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم سياسات الميزانية التي تستخدمها الدولة بغرض التأثير على الوضع الاقتصادي، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنيزي، حيث تتبنى برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع الشركات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

التعريف الثاني: هي عبارة عن: " سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص بالعائلات وهي مستوحاة من الفكر المالي الكينزي، حيث ساهم كنيز بدحضه لما جاء به الفكر الكلاسيكي من حلول لخروج الاقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، في التأكيد على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله"[2].

التعريف الثالث: وهي: "برنامج عمل تعتمده الحكومة من أجل تحريك الاقتصاد ودفعه، محدد بمدة زمنية معينة، وتتمثل غايته الأولى في دعم النشاط الاقتصادي وتخليصه من الركود، وذلك بتحفيز العرض والطلب من أجل دعم النمو وزيادة الإنتاجية "[3].

وعليه يمكن تعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها مجموعة من التدابير أو الإجراءات التي تتبعها الدولة، بهدف إنعاش اقتصاد البلد أو المنطقة عندما لا يتم استغلال طاقتها الإنتاجية، فهي المرحلة التي تلي مرحلة الركود أو التباطؤ لغرض تعزيز النمو وإعطاء دفعة جديدة لنشاط الاقتصادي.

---

[1] - محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، المجلد 10، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص148.

[2] - حمزة العوادي، **مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 03، المجلد 06، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019، ص 505.

[3] - لامية مشوك، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 611.

المطلب الثالث: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية، الناتج عن الأزمة السياسية والمالية هذا من جهة، والتقليل من حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموجودة ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جديد من جهة أخرى، ومن أهم الأهداف التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي[1]:

- المساهمة في توفير مناصب الشغل، لا سيما في قطاع الأشغال العمومية والبناء، والسكن.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- معالجة أشكال الفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منه شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم الشركات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.
- دعم وتطوير قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري.
- تطوير وإصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية.
- دعم الفلاحة والتنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

[1]- العديد من المراجع:

- الشارف عتو، محمد حدو، **تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014**، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، المجلد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص194.

- ناصر بوشارب، خزاز راضية إسمهان، **انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد04، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019، ص ص 117، 118.

كما تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق[1]:

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص التنمية البشرية.
- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي الشركات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية.

المطلب الرابع: وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة من الوسائل المتاحة لديها أو أكثر لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي، أو الاثنين معا ويمكن توضيحها كالآتي[2]:

أولا- سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: تطبق هذه السياسة عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة..)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيزا للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكل البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

ثانيا- سياسة الإنعاش بواسطة العرض: تهدف هذه السياسة عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف الشركات أقل كلفة وأكثر جاذبية، وتدخل الدولة يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص.

---

[1]- فطوم حوحو، سهام عيساوي، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية (سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر)**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 03، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018، ص17.

[2]- فاروق خلف، **نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، المجلد 07، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2016، ص ص 25، 26.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل الشركات وتشجعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة.

وهناك من يصنف وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادية إلى: وسائل السياسة المالية ووسائل السياسة النقدية

أولا- وسائل السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي[1].

❖ **أدوات السياسة النقدية**: تتمثل أدوات السياسة النقدية فيما يلي[2]:

- **سعر إعادة الخصم**: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية حيث تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان ،أو تقديم ما لديها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها، وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائدة في السوق او قريبا منه، حيث أن تخفيض سعر الفائدة يشجع على الاقتراض ويزيد من إنفاق المستهلكين وبالتالي التوسع في الاقتصاد، أما رفع سعر الفائدة هو انكماش للاقتصاد.
- **عمليات السوق المفتوحة**: تتم من خلال قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.
- **معدل الاحتياطي القانوني**: ويقصد به نسبة من الإيداعات يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتعد هذه النسبة إلزامية يحتفظ بها البنك المركزي وله الحق في تغييرها متى ادعت الضرورة لذلك ولما يراه مناسبا[3].

---

[1]- محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص18.

[2] -أحمد محمد صلاح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003-**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 60، 61.

[3]- عبد اللطيف حدادي، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجزائر 2000-2014-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص ص 59،60.

وهناك أيضا وسائل كيفية أو نوعية يستخدما البنك بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان تتمثل في: تأطير القروض، النسبة الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، قيام البنك المركزي ببعض العمليات البنكية[1].

❖ **أهداف السياسة النقدية**: تسعى السياسة النقدية التي تشمل معالجة المتغيرات النقدية لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومن أهمها[2]:

- **تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:** حيث يركز الاقتصاديون على هذا الهدف من أجل القضاء على التقلبات الموسمية من خلال موائمة عرض النقود والطلب عليها في كل الأوقات سواء كان تضخما أو انكماشا، أي قيام السلطة النقدية بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** هو الهدف المقصود من سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، لأنه يجعل النظام الاقتصادي يعمل بسلاسة ويحقق الرفاهية الاقتصادية، أما التقلب في هذا المستوى يؤدي إلى حدوث اضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية.
- **تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية**: يعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية هدفا من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، من أجل تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- **النمو الاقتصادي:** يعد من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقه كافة حكومات الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث يجب على السياسات الاقتصادية أن تشجع النمو الاقتصادي من خلال تحفيز المؤسسات على الاستثمار وتشجيع الأفراد على الادخار حتى تتوفر الأموال اللازمة للاستثمار.
- **المحافظة على توازن ميزان المدفوعات:** تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من أجل العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فيقوم البنك المركزي بتتبع ميزان المدفوعات واتجاهه من أجل المحافظة على ثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية وضمان الاحتفاظ بكمية من الاحتياطات الأجنبية لمواجهة التقلبات التي قد تحدث في ميزان المدفوعات.

ثانيا-السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي[3].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص41.

[2]- محمود عبيد صالح، عليوي السهاني، **النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي**، دون ذكر الطبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 50،51.

[3]- هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص06.

❖ **أدوات السياسة المالية:** تعتبر أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، حيث تتمثل هذه الأدوات فيما يلي[1]:

- **الضرائب:** تتمثل في كل أنواع الضرائب كالدخل وضرائب الشركات المباشرة وغير المباشرة، وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء ما كان منها محليا أو خارجيا عند استيراده، بحيث تفرض الدولة ضرائب على سلع معينة من أجل حماية صناعة وطنية مثلا أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أنّ الدولة ترغب في التأثير على إيراداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية.
- **الإنفاق الحكومي:** حجمه وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، له تأثير على تلك النشاطات، وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة بها، وقد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي دون زيادة أو نقص لكن إعادة الإنفاق والإنشاء، وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلا، ولذلك فإن لتوزيع الإنفاق دور كبير، وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد، وعليه فإنه في حالة عدم رفع الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر، ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة.
- **الدين العام:** إن حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة كما أنه في نفس الوقت في حال وجود فائض فإن حجمه كذلك ومقدار نموه، وكيفية استغلاله له تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة، عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي أي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور، فإنه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخول المتوسطة والكبيرة أو هذه السياسة قد تسبب انخفاض في الاستهلاك، وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم، فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك.
- **الإعانات:** تعتبر الإعانات من بين أهم أدوات السياسة المالية، باعتبار أنها تدعم العرض في حالة ما إن كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، ودعم جانب الطلب في حالة ما إن رغبت الدولة مكافحة حالة الركود الاقتصادي، فتعريف الإعانات مبني على أنها مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين والمنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

❖ **أهداف السياسة المالية:** تهدف السياسة المالية لتحقيق أهداف متعددة، تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد، وتوحد الأهداف والجهود ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[2]:

- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.

---

[1]- عبد اللطيف حدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 93-95.

[2] - لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017، ص ص 28،29.

- **تحقيق العمالة الكاملة:** السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة ومستويات الأجور والأسعار، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.
- **تحقيق التقدم الاقتصادي:** زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (السلع والخدمات)، يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي، وهذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة.
- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:** أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة.
- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.**

ومما سبق يمكن تلخيص وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): وسائل تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

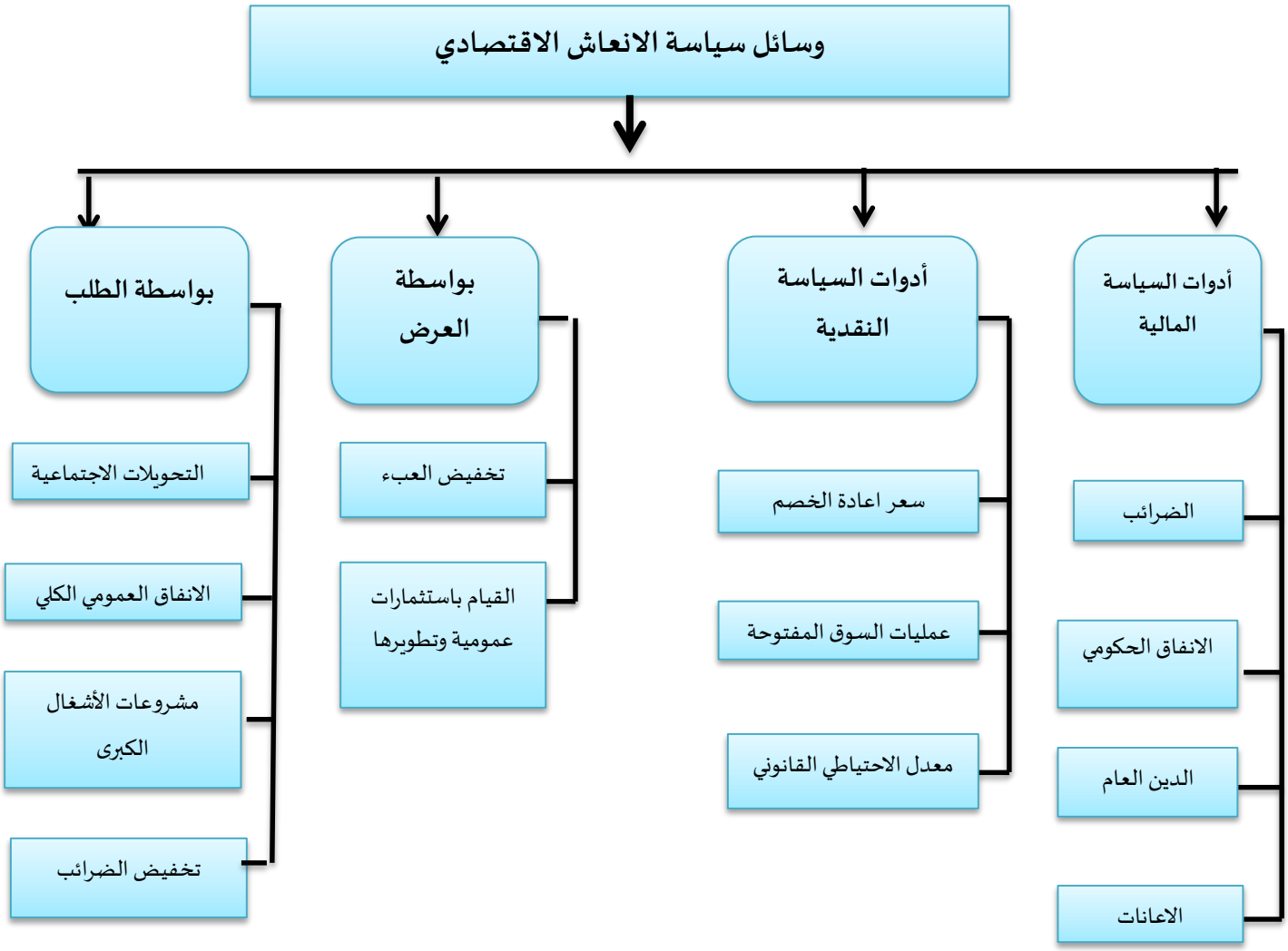

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، شروطها، نتائجها وعلاقتها بالشركات الناشئة.

سنتناول في هذا المبحث أهم الدوافع والظروف التي كانت وراء تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي باعتبار أن هذه السياسة لا تكون إلا بعد أزمة أو اختلالات اقتصادية، شروطها، نتائجها، اضافة إلى مكانة الشركات الناشئة ضمن هذه السياسة.

المطلب الأول: دو افع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

عانت مختلف الاقتصاديات العديد من الاختلالات الاقتصادية نتيجة العديد من العوامل الموضوعية الداخلية والخارجية، والتي ازدادت حدتها وبصورة ملموسة عقب الأزمة الهيكلية التي مسّت الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي من أهم ملامحها انهيار أسواق النقد العالمية، ازدياد حدة علاقات الصراع والنمو غير المتكافئ للقوى الرأسمالية الكبرى، بالإضافة إلى انتشار العديد من الظواهر السلبية على المستوى العالمي كظاهرة الركود التضخمي[1]، حيث كانت المرة الأولى التي يتلازم فيها الارتفاع المستمر والمتواصل في مستويات الأسعار مع التزايد في حجم البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي [2] ، علاوة على ظهور أزمة الطاقة عقب أزمتي البترول الأولى والثانية[3]:

- **الصدمة البترولية الأولى 1973:** أين أدى ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية على حد سواء، حيث أدّى كل من تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ونقص ربحية الشركات نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج إلى انخفاض حجم النشاط الاقتصادي.
- **الصدمة البترولية الثانية 1979:** حيث ساهمت الثورة الإيرانية سنة 1979، والحرب العراقية الإيرانية إلى توقف صادرات الخام من هذا البلد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث تجاوز سعر البرميل 30 دولار في جانفي 1981، ولقد صاحبه ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية على حد السواء.

كما أن الانخفاض الشديد في أسعار البترول في السوق الدولية نتيجة لضعف الطلب الدولي على هذه المادة الطاقوية من جهة وارتفاع الاحتياطي الأمريكي من البترول من جهة أخرى، حيث وصل سعر البرنت Brent الى أقل من 50 دولار أمريكي للبرميل منذ أكتوبر2015، هذه الوضعية أثرت على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كان لها وقع خاص على تراجع الموارد المالية لهذه الدول وتقلص مدخراتها، الأمر الذي استدعى اعتمادها

---

[1]-حكيم حداشي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد03، المجلد04، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2019، ص303.

[2] - رابح خوني، حميد عزري، **التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 02، المجلد 10، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2020، ص127.

[3] - ميلود بوعبيد، جمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من المنظور الاقتصادي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد01، المجلد20، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2019، ص83.

سياسة توسعية أملا منها خلق الشروط المحفزة للنمو وتخفيف الاختلالات المختلفة والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي فيها[1].

وقد مارست هذه الأخيرة (أي جملة الظواهر الخارجية السالف ذكرها) تأثيرا سلبيا على اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال[2]:

- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح الدول النامية، وخاصة في ظل تزايد حدة السياسات الانكماشية، واجراءات الحماية الجمركية التي انتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية.
- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، إذ تشير الاحصائيات إلى ارتفاع متوسط معدل نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول النامية بنسبة 75% في فترة الثمانينات.
- اتجاه بعض الدول المتقدمة إلى خفض برامج مساعدتها التنموية للدول النامية، وقد اقترن ذلك بتفاقم أزمة المديونية الخارجية منذ عام 1982 ووصولها إلى مستويات حرجة انعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية في تلك الدول على نحو تعذر فيه استمرار خدمة أعباء ديونها الخارجية من ناحية وتمويل وارداتها من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي

بالنسبة للكنيزين حتى تكون سياسة الانعاش فعالة لابد من توفير بعض الشروط العامة والأساسية لاسيما ما يلي[3]:

- يجب أن تتوفر الشركات على الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- ألا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أن أثر سياسة الانعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي الى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.
- ألا تؤدي الزيادة في الانتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.
- يجب ألا تتجه الشركات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي).
- ضرورة اختيار الشركات الأكثر قدرة على تنفيذ المشاريع في آجالها المحددة مع مراعاة التكاليف مهما كانت صفتها القانونية عامة، خاصة أو أجنبية.

---

[1]- وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الحوار الفكري، العدد 02، المجلد 15، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2020، ص05.

[2]- حكيم حداشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 303.

[3]- رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 15، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص200.

وعلى ذلك، يمكن القول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي ودون تضخم كبير ودون عجز خارجي هام يقترب كثيرا من الناتج الخام المحتمل أو الكامن والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بالمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما أو ما يسمى بفجوة أوكن[1].

مما سبق يمكن تلخيص أهم شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

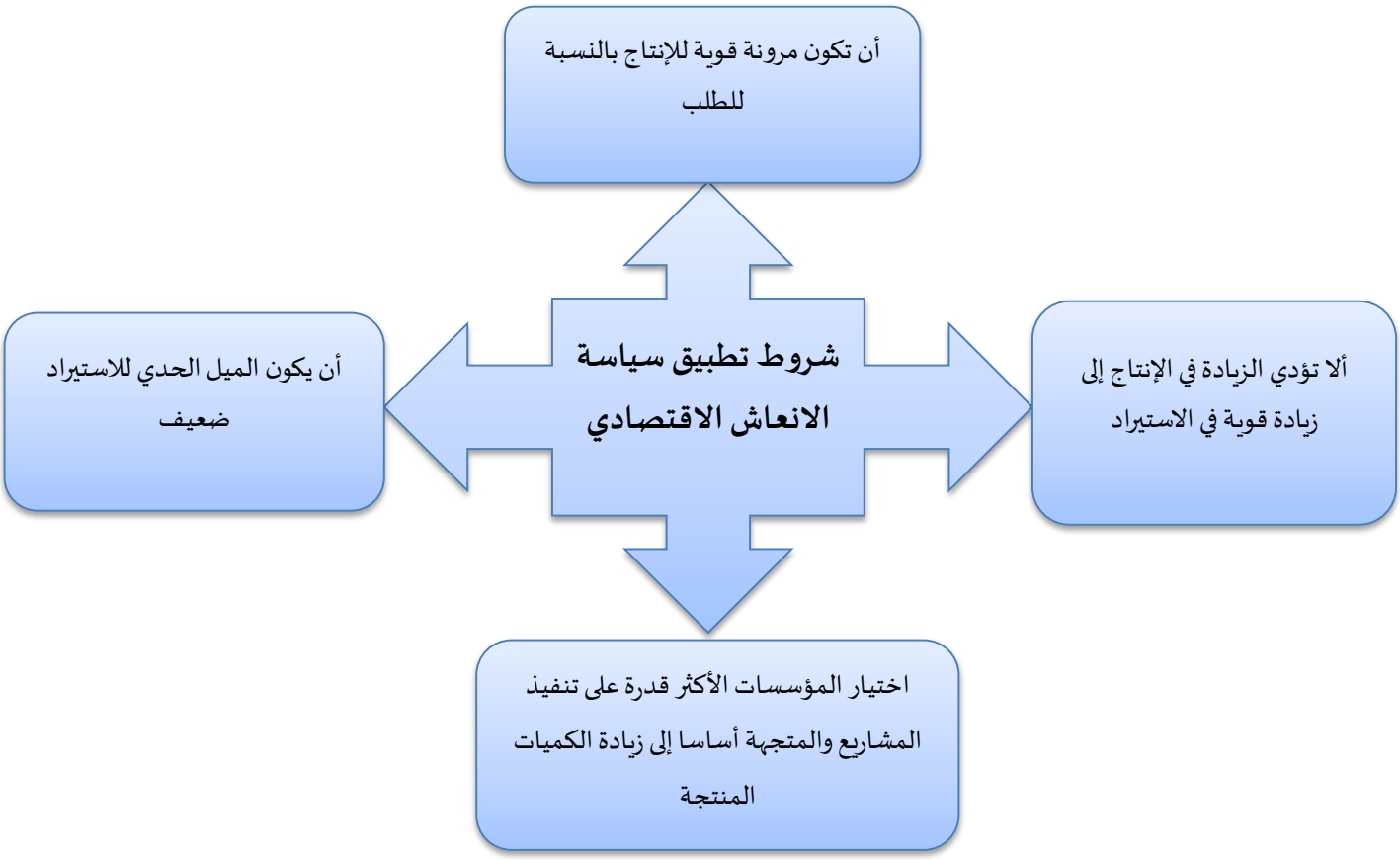

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

[1] - **المرجع نفسه**، ص ص200، 201.

المطلب الثالث: نتائج سياسة الإنعاش الاقتصادي

تسعى سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية، أو ما ينجر عن الحروب والأزمات التي تترك وراءها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني أو العالمي حيث حققت هذه السياسة بعض التحسن في المؤشرات الاقتصادية ونتائج إيجابية تمثلت فيما يلي:

أولا- التخفيف من البطالة: تعتبر البطالة هي الحالة التي تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله، إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد الوطني[1]، فالبطالة لم تخلق من عدم بل هناك العديد من الأسباب التي أدت الى نشوئها وتفاقمها في المجتمعات من بينها ما يلي[2]:

- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤثرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال، خصوصا مع زيادة خريجي الجامعات وعدم توفر الوظائف المناسبة لهم.
- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد، وهي بطالة مؤقتة تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل غيره، ولكنه يحتاج الى وقت طويل للحصول على عمل غيره، لذلك يصنف في أنه عاطل عن العمل.
- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية، والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية للشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال، ولكنها أدت الى ارتفاع نسبة البطالة.
- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع، وهي التي ترتبط بمفهوم العمالة الوافدة سواء في المهن الحرفية، أو التي تحتاج الى استقدام خبراء من الخارج، مما يؤدي إلى الابتعاد عن الاستعانة بأي موظفين أو عمال محليين.

حيث أن سياسة تنفيذ الإنعاش الاقتصادي كانت من بين العوامل التي ساهمت بالخفض التدريجي والتقليل من البطالة.

أمّا عن الآثار السلبية للبطالةفيمكن حصرها في[3]:

- ✓ تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذّر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل حيث أن البطالة تؤدي إلى الظواهر التالية- :

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2005، ص ص 01،02.

[2]- عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصرالدين العايب، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها و آثارها، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية**، العدد 00، المجلد 01، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2018، ص148.

[3]- هدى أحمد ابراهيم عبد النبي، عبير عبد الله الحكير، **قياس مستوى البطالة لطلاب كليات الشرق العربي بالرياض و آثاره على المجتمع**، المجلة الدولية للتنمية، العدد01، المجلد10، كليات الشرق العربي للدراسات العليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص31.

- ضعف الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد.

-اهدار في قيمة العامل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.

-زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين.

-خفض في مستويات الأجور الحقيقية.

- انخفاض اجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

- ✓ إن وجود قدر معين من البطالة في أي اقتصاد قد يكون له أهمية في دعم عملية التوظيف وتوفير الأيدي العاملة للشركات والمصانع عند الحاجة، فإن توافر الأيدي العاملة بوفرة قد يكون له مردوده الاقتصادي على تخفيض الأسعار لقلة المرتبات للعاملين حيث يمكن للشركات والمصانع والمؤسسات توظيف كوادر متخصصة بأسعار مناسبة وبسهولة، إن مثل هذه الأوضاع تمثل أرضا خصبة للمشاريع الصغيرة والشركات المبتدئة، فتكلفة تكوين فريق عمل مؤهل زهيدة، ويجب على التجار والمستثمرين استغلال الأوضاع الراهنة في الاستفادة من الطاقة البشرية الوفيرة لتنفيذ الكثير من المشاريع باستخدام ميزانية متواضعة .

وتقوم الدولة بدور فعال لحل مشكلة البطالة من خلال ما يلي[1]:

- توفير فرص عمل مناسبة لكل شخص وبالأجر المناسب تحقيقا لمبدأ التوازن بين الدخول وأسعار السلع.
- قيام الدولة بالتخطيط لسياسة التعليم والتنسيق بين الجهات.
- قيام الدولة بتوجيه الشخص المناسب في المكان المناسب في حالة تعيينه حتى لا يؤدي عكس ذلك الى بطالة مقنعة -قيام الدولة بتوجيه البطالة إلى أماكن وجهات محتاجة إلى هذه العمالة.
- عدم التوسع في الخصخصة وإلغائه نظرا لآثاره السلبية.
- قيام الدولة بالتوسع في بناء مصانع وإنشاء المشاريع الإنتاجية.
- تسهيل الاستثمارات أمام المستثمرين لخلق فرص عمل جديدة.
- توجيه الحكومة بترشيد الانفاق والاستهلاك في موازنة الوزارات والهيئات لدى الدولة.
- قيام الدولة بتحصيل رسوم إضافية على بعض السلع والخدمات غير الضرورية بنسبة مختلفة لتوجيهها الى الصندوق التنموي لمحاربة البطالة.
- اقتطاع جزء من دخول الدولة وبنسب معينة لمحاربة البطالة،

ولا يمكن للدولة وحدها أن تساهم في القضاء على البطالة بل هناك أطراف أخرى تلعب دورا هاما في معالجة البطالة منها: المؤسسات التربوية من الجامعات ومعاهد متخصصة، ومؤسسات القطاع الخاص من شركات ومنظمات جماعية وهيئات مهنية ونقابية والهيئات المحلية الولائية والبلدية بالإضافة إلى النقابات العمالية والفلاحية[1].

[1]- أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية الأسباب- الآثار-الحلول**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص، ص97،98.

ثانيا-انخفاض معدلات التضخم: من المعروف أن التضخم هو " الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية"[2].

حيث يخلف التضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة منها[3]:

- **القوة الشرائية للنقود:** يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود جزء من قوتها الشرائية.
- **أثر التضخم على الادخار:** ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، ومن ثم تقليل قدراتها على الادخار والاستثمار في المستقبل
- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات.
- **أثر التضخم على توزيع الثروة**: يحدث التضخم تفاوتا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، مما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم فيهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي لدفع عجلة التنمية.
- **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.

أما عن وسائل مكافحة التضخم فيمكن تلخيصها فيما يلي[4]:

أولا: السياسة الانكماشية التقليدية: أي تحجيم دور النقود في النشاط الاقتصادي، امتصاص الزيادة في الرصيد النقدي، تخفيض الانفاق بأنواعه الثلاث (الحكومي، الخاص، الاستثماري)، الرفع من الضغط الجبائي للحد من الدخول المتاحة للعائلات، تأطير القرض، رفع معدل الخصم عن نمو الكتلة النقدية، وتحديد الأسعار وهوامش الربح. ومن ثم يقل النشاط الإنتاجي وتتجمد معدلات النمو، وتعود الأسعار إلى حالتها الأولى.

---

[1]- شعيب شنوف، **الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة- اقتراح نموذج للمؤسسات المتوسطة والصغيرة للحد من هذه الظاهرة-**، مجلة الدراسات، العدد01، المجلد04، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2013، ص59.

[2]- محمد الأحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن، 2018، ص572.

[3] -رانيا شيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد18، صندوق النقد العربي، 2021، ص ص 6-8. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fma18_13092021.pdf

[4]- عبد الحفيظ إدير، **النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي للتغيرات المستوى العام للأسعار-السيرورة التضخمية في الجزائر-**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص ص 50،51.

ثانيا: السياسة النقدية: تتمثل هذه الطريقة في اتخاذ إجراءات مبطئة وثابتة، تحاول أن تتجاوب مع معدل معقول من التضخم يسود الاقتصاد، ويمكن التحكم فيه ومعرفة مداه، ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي.

هذه السياسة تعني مجموع الاجراءات التي من شأنها تقييد معدلات الزيادة في الدخول النقدية من جهة، والتي تهدف إلى تخلص قوى السوق التلقائية من ضغط وتدخل قوى العمل، والمشروعات، والجماعات الديناميكية من جهة أخرى.

ثالثا- تحقيق فائض في الميزان التجاري: يعرف الميزان التجاري على أنه رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. أو هو الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة"[1]، فبعد تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي من بين النتائج الإيجابية تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث أن الصادرات استطاعت تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم، ويعتبر الفائض في الميزان مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحيانا غير كاف لإصدار الحكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقية دون تحويلها[2].

ويؤدي الفائض في الميزان التجاري إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهوما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية وحكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الانتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات قصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد[3].

---

[1]- فتيحة مختاري، فراجي بلحاج، **أثر تغيرات سعرالصرف على الميزان التجاري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة للفترة (1990-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد04، المجلد03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017، ص07.

[2] - http://www.aljazeera.net consulté le (12/05/2022).

[3]- سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 ، ص،ص119،120.

المطلب الرابع: مكانة الشركات الناشئة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي

تشكل الشركات الناشئة حيزا كبيرا للوصول الى الانتعاش الاقتصادي والنمو، بعد أن أوليت لها أهمية بالغة في القضاء على المشاكل الاقتصادية نظرا لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تساهم في توفير مناصب شغل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من الشركات العمومية.

إضافة إلى أن التاريخ الاقتصادي لهذا النوع من الشركات يقر بقدراتها على التأقلم مع مختلف المستجدات كونها لا تحتاج أموال ضخمة، وهكذا فإن المشروعات الصغيرة يمكن أن تساهم في تحقيق انتعاش قوي للاقتصاد، وعليه يمكن استعراض الدور الذي تقوم به الشركات الناشئة ضمن سياسة الإنعاش وتحقيق التنمية الاقتصادية فيما يلي[1]:

1. **زيادة الناتج المحلي**: تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه الشركات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد عن الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناسبا للتجديد والابتكار، مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي، كما أن إنتاجية العامل باستمرار بالإضافة الى أن المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة .
2. **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية**: تعمل الأعمال الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من الشركات، كما تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها.
3. **تنويع الهيكل الصناعي**: تؤدي الشركات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من الشركات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع الاستهلاكية ،فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.
4. **خلق فرص عمل و إيجاد أسواق جديدة**: فالمؤسسين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وهذا ما يتيح الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص حقيقة لهم، وكذلك استغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

[1]- صورية بوطرفة، نجوى نصرة، **دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد 05، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022، ص ص 977،978.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره ضمن الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مساهمة الشركات الناشئة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي.

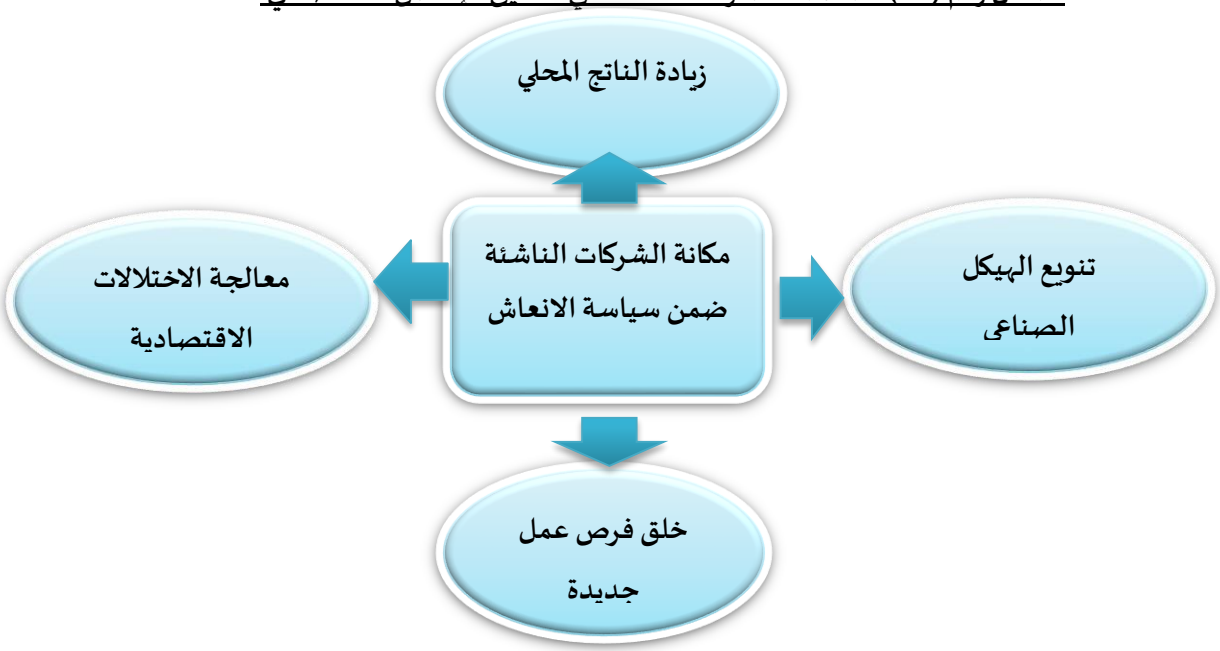

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة.

خلاصة:

تلعب سياسة الإنعاش الاقتصادي دورا هاما في النهوض بمستقبل الدولة وتحقيق التنمية والحفاظ على التوازنات العامة، وذلك باتباع الحكومات مجموعة من التدابير العلاجية والوقائية، الواقعية، والرشيدة، والمدروسة، والقابلة للتنفيذ، لتسيير مختلف الازمات الاقتصادية، من خلال استخدامها لأدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، قصد معالجة الاختلالات التي يعاني منها النشاط الاقتصادي، وتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي أو الاثنين معا وبالتالي إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد القومي.

الفصل الثالث: إمكانية مساهمة الشركات الناشئة بالجزائر في تحقيق الإنعاش الاقتصادي

تمهيد:

تعمل السلطات الجزائرية بالوقت الراهن على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وذلك للتحرر من تبعيتها لسعر البترول في الأسواق الدولية، فاتجهت للاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع الصغيرة الذي أصبح من أولويات صانع القرار الاقتصادي في الجزائر لتعزيز الإنتاج وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز مساهمة الشركات الناشئة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، على غرار القطاعات الأخرى أو البرامج الإصلاحية المتبعة وذلك من خلال:

- ✓ **المبحث الأول: سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثاني: الشركات الناشئة في الجزائر ومساهمتها في الإنعاش الاقتصادي.**

المبحث الأول: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

نظرا للظروف المزرية التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال عشرية التسعينات، حيث شهد وضعية مالية صعبة تسببت باختلال في توزيع النشاط الاقتصادي، وضعف أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، كان لابد على الدولة من خوض تجربة تنموية جديدة عرفت "بسياسة الانعاش الاقتصادي"، تم تجسيدها من خلال مجموعة من البرامج التنموية، يحتوي كل برنامج مجموعة من المحاور ذات أهداف محددة، قصد رفع النمو الاقتصادي، وإعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: دوافع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر.

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال بالعديد من الاختلالات التي أثرت تأثيرا كبيرا على المسيرة التنموية، وذلك نتيجة العديد من العوامل كالتخلف الاقتصادي، حيث شهدت الجزائر سنة 1986 هزة عنيفة تمثلت في انهيار أسعار النفط، مما أظهرت حقيقة تميز الاقتصاد الوطني بالهشاشة والتبعية التامة لقطاع المحروقات، أدى ذلك إلى تسجيل خلل مزدوج في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، إضافة الى انخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة، وأملا في خلق الشروط المحفزة للنمو وتخفيف الاختلالات المختلفة، والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية متمثلة في برامج الانعاش الاقتصادي لتدارك التأخر الذي أحدثته الأزمة.

وسنتطرق إلى دوافع تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينها في كل مما يلي[1]:

1- ضعف معدل النمو الاقتصادي : أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر من عام 1986 على معدلات النمو الاقتصادي، والتي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة من (1997-1999) حوالي0.5% وهو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق سياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

ولقد قسمت الفترة التي سبقت تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وذلك اعتمادا على مؤشرات النمو الاقتصادي إلى ثلاث فترات هي[2]:

-**الفترة الأولى (1993-1994):** أهم ما يميز هذه الفترة تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 1.4% وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدتها ابتداء من سنة 1986 رغم الاصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة 1988-1992، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض

[1]- راضية اسمهان خراز، **دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012، ص147.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص147، 148.

من سنة لأخرى إذ انتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد سنة1993 إلى 1542دولار أمريكي للفرد سنة 1994 بنسبة انخفاض قدرها 16.9%.

-**الفترة الثانية 1995-1998:** حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي جديد "**برنامج التعديل الهيكلي**" بمساعدة صندوق النقد الدولي هدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

إن أهم ما ميّز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى3.6%، وتعد سنة 1999 السنة التي حقق فيها أعلى معدل منذ سنة 1986، إذ وصل إلى 5.1%، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سجل خلال نفس السنة انخفاضا بنسبة5.1% حيث قدر بحوالي 1630 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار امريكي للفرد سنة1997، وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

1-الفترة الثالثة 1999-2000: ما ميزها أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا مقارنة بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8%، وهوما مثل انخفاضا بحوالي 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28.5دولار أمريكي سنة2000وهو أعلى سعر بلغه منذ سنة 1991.

2-ارتفاع معدل البطالة: تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، لهذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات باختلاف الظروف الاقتصادية، فتزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، ارتفع معدل البطالة من 9.7%سنة 1985إلى 21.4%سنة1987أي بزيادة قدرها 11.7 نقطة مئوية ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة1989 حيث وصل المعدل إلى 18.1% وابتداء من سنة 1990شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 1996، في حين وصلت نسبتها إلى29.8%سنة 2000. ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل متداخلة فبالإضافة إلى عامل النمو الديموغرافي، ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986، كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة (1985-1989) لم يتعد 75000منصب شغل كمتوسط سنوي خلال تلك الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة (1980-1984)[1].

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 09، المجلد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص44.

3-أزمة كوفيد و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني: خلال الأشهر الـ 11 الأولى من عام 2020، انخفض الميزان التجاري بنسبة84%مقارنة بالفترة نفسها من عام2019، على الرغم من الانخفاض في الواردات المقدر بـ 18.25% ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على المحروقات، فبعد صدمتي انخفاض أسعار النفط في 2008و2014، تسببت الأزمة الصحية جراء تفشي جائحة كورونا في 2020 صدمة نفطية جديدة مع انخفاض سعر برنت الخام دون 25 دولار أمريكي انعكس سلبا على عائدات النفط وأدت عمليات الاحتواء التي تم اتخاذها كجزء من مكافحة الوباء، إلى تعطيل أداء القطاعات الاقتصادية مسببة ركودا غير مسبوق، ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية نحو1800مليار دينار[1].

المطلب الثاني: أهم برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

قصد تحريك النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية بداية من 2001، طبقتها عبر عدة برامج منفذة وأخرى جاري تنفيذها على طول الفترتين 2001-2014 و2015-2030 والمتمثلة أساسا في:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي le programme de soutien à la relance économique، هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26أفريل 2001. يتبنى هذا البرنامج النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، ويستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي للسكان[2].

- **محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية، والجدول التالي يبين تقسيم القطاعات خلال الفترة 2001-2004 والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

[1]- **مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات**، 2021/01/09، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html?fbclid=IwAR1nUsXgvgQC4aNOBBMyAPwt-RHGofCRPxVPqOnSLlxW-lwzZht4Xuummyo

[2]- فرحات عباس، وسيلة سعود، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد01، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، الجزائر، 2018، ص 63.

الجدول رقم (01): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	% 12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	52.5	%100

المصدر: هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد05، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، 2018، ص 41.

ولتدعيم الجدول السابق يمكن توضيح قيمه بالشكل الموالي:

الشكل رقم07: توزيع القطاعات لمخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

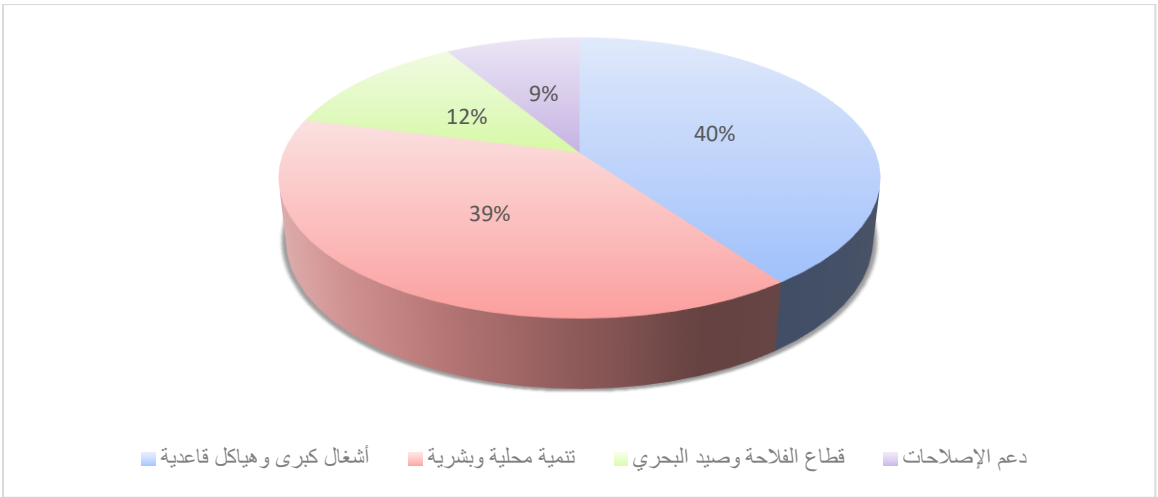

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والتنمية المحلية تأخذان أكبر نسبة من المخصصات خاصة سنتي 2001 و2002، حيث قدرت المبالغ لقطاع الأشغال خلال السنتين 170.9 مليار دج وقطاع التنمية البشرية 144.6 مليار دينار كونهما يساهمان في خلق مناصب عمل بشكل كبير على غرار باقي القطاعات التي كان الدعم المالي

المخصص لها بنسب قليلة كون أن قطاع الفلاحة استفاد من البرنامج الوطني للفلاحة والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش، حيث يسعى هذا البرنامج للعمل على الحد من الفقر والقضاء على البطالة، تعزيز الخدمات العامة وتحسين المستوى المعيشي، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي le programme complémentaire de soutien à la croissance، هو أداة لمواصلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1999-2004 طرحته السلطات العمومية 07 أفريل 2005 ليكمل مسعى التنمية المحلية والبرامج، ويقتضي لإنجازه غلافا ماليا شاملا يفوق 4200مليار دج، هذا كونه برنامج واسع النطاق يصبو الى تحقيق الاختيارات التنموية الكبرى بشكل أكثر عمقا على غرار البرامج الطموحة التي تمت صياغتها لصالح ولايات الجنوب والهضاب العليا، كما يرجى منه محو كافة النقائص من خلال تجسيد المشاريع القطاعية الكبرى، وتحقيق خطة البرامج المتكونة من 05 محاور أساسية[1] .حيث تم التوزيع المبدئي للغلاف المالي عليها على النحو التالي:

الجدول رقم02: مبالغ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسين الظروف المعيشية للسكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: هدى بن محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

ولتوضيح الجدول السابق أكثر، ندرج الشكل التالي:

[1]- لخضر بن أحمد، أمين لباز، **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001-2010**، دراسات اقتصادية، العدد02، المجلد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008، ص 92.

الشكل رقم08: توزيع المبالغ حسب القطاعات للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

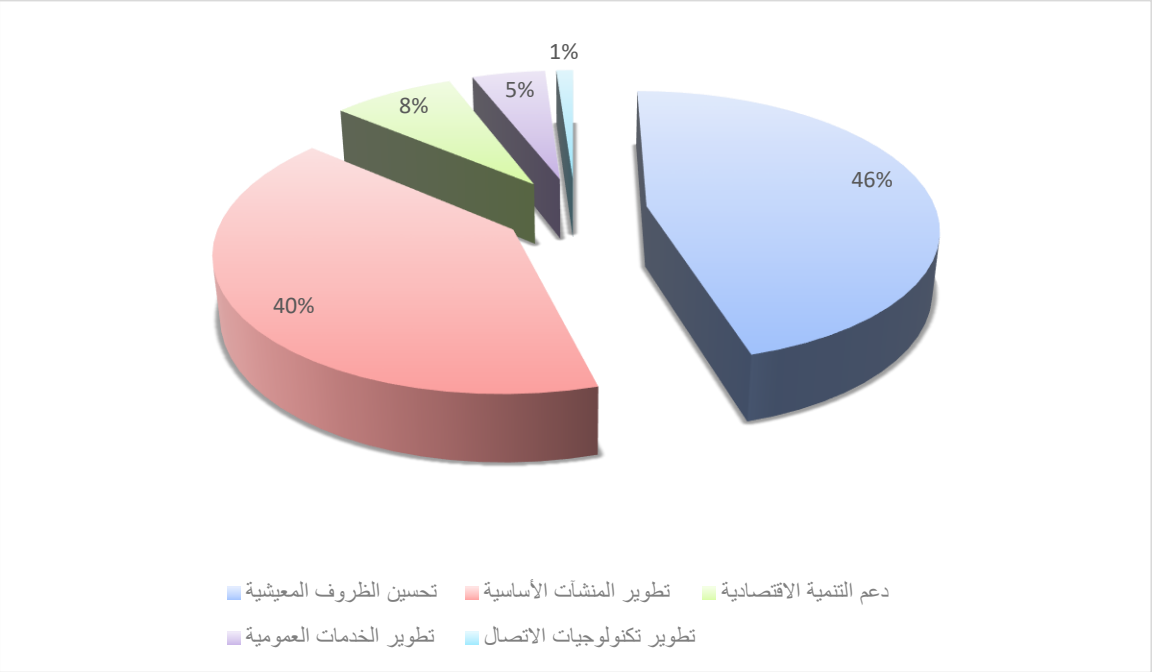

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ أن نسبة كبيرة موجهة لتحسين الإطار المعيشي للسكان، لذا خصصت أكبر من 45% من مخصصات هذا البرنامج لدعم التنمية البشرية من خلال إصلاح المنظومة التربوية والتعليم العالي والتكوين، توفير السكن، تزويد السكان بالماء والكهرباء، كذلك دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% المتمثلة في دعم الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السياحة، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومنه نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو سار على منحنى برنامج الإنعاش الاقتصادي، (مكمل له)، نظرا للنتائج الإيجابية التي حققها البرنامج السابق.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2019:

- ✓ **البرنامج الخماسي للتنمية أو برنامج الاستثمارات العمومية** الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 24 ماي 2010 يعتبر القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل السلطات العمومية، كما يعتبر كبرنامج خماسي ثاني في مجال التنمية الشاملة خلال الفترة 2010-2014. فحسب خطاب عبد العزيز بوتفليقة عملت الجزائر خلال العشر سنوات على استعادة وتعزيز الأمن والسلم، وخوض غمار المصالحة الوطنية التي تجني الجزائر ثمارها من تحرير طاقتها لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن أزمة اقتصادية وأمنية ومالية وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، ولقد خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا استثنائيا قدر ب 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار)[1]، ويشمل شقين هما[1]:

[1]-**برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010، ص ص 2-4.
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

✓ **برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي الثالث 2015-2019:** في ظل استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة على تنفيذها مطلع 2001 تبنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وخصوصا الإنتاجي، وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار في الفترة 2015-2019 بفضل احتياطي الصرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط إيرادات قدرت ب 5600 مليار دولار وديون خارجية منعدمة تقريبا[2].

وهدفت الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى تطوير مجموعة من القطاعات والفروع والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03): مبالغ برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014) (المبلغ: بالمليار دينار)

المحاور	المبالغ	النسب%
التنمية البشرية	12210	49.5
المنشآت الأساسية	4486	31.5
تحسين الخدمة العمومية	6661	8.1
التنمية الاقتصادية	5661	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	41220	100

المصدر: عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد: 01، المجلد: 06، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، 2015، ص 97.

ولتوضيح الجدول أكثر، ندرج الشكل التالي:

[1]- المرجع نفسه، ص 02.

[2]- ناصر بوشارب، راضية اسمهان خزاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

الشكل رقم (09): نسب توزيع المبالغ حسب القطاعات لبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014)

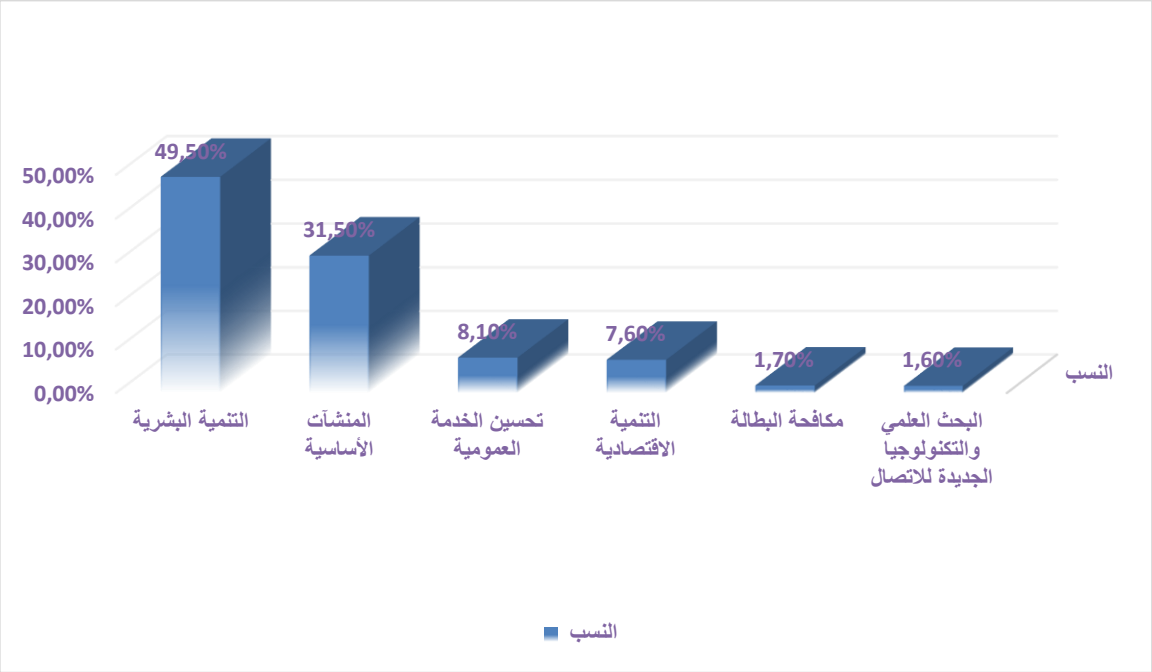

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

انطلاقا من الجدول نلاحظ أنه تم إعطاء أولية لقطاع الموارد البشرية وبناء المدارس والجامعات ومعاهد التكوين حيث قدرت بنسبة 49.5% من إجمالي مخصصات البرنامج بقيمة 12210 مليار دينار جزائري، ليأتي بعدها قطاع المنشآت القاعدية والذي حظي بنسبة 31.5 % بقيمة ما يعادل 4486 مليار دينار نظرا لأهمية هذا القطاع فهي لم تهمله وأعطته أهمية كبيرة من أجل دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو في البلاد، أما مخصصات البرنامج المتبقية قد وزعت بنسب متفاوتة نحو تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة، كما عملت على تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة التربوية وفي المرافق العمومية.

رابعا: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي(2015-2030)

أعلنت الجزائر العضو في منظمة *الأوبيك* عن هذا النموذج الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030، من خلال رؤية طويلة الأجل تطمح من خلاله أن تصبح القوة الناشئة كنتيجة للتحول الهيكلي على مدى العقد المقبل.

- **مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي**: يمكن تنفيذ هذا النموذج من خلال ثلاثة مراحل تتمثل فيما يلي[1]:

1. مرحلة الإقلاع (2016-2019): وهي مرحلة تسعى إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق القيمة المضافة الى المستويات المستهدفة.

[1]- ذهبية لطرش، شافية كتاف، **تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار نموذج اقتصادي جديد للنمو 2016-2030**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، المجلد 08، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص 192.

2. مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد، وتتمكن الجزائر خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.
3. مرحلة الاستقرار أو التقارب (2025-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

- **أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:** استهدف هذا النموذج مجموعة من النقاط الأساسية هي[1]:

- مسار مستدام للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في حدود 6.5%.
- ارتفاع في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي وجب مضاعفته الى 2.3%.
- انتقال نسبة إسهام الصناعة التحويلية في القيمة المضافة من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتوجه نحو التصدير.
- تقليص نسبة الاستهلاك السنوي للطاقة إلى النصف، من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول 2030.

- **المحاور الاستراتيجية للنموذج:** يتم تجميع عناصر سياسة اقتصادية جديدة قادرة على تحقيق الرؤية وفقا لمايلي[2]:

1. تحفيز إنشاء الشركات في الجزائر: بالنسبة للجزائر، تبرز ملاحظة الثغرة التي يجب سدها فيما يتعلق بالروتين الإداري والحواجز التي تواجه الشركات، ومن الممكن التركيز على قطاعات حاسمة معينة ستخلق الطريق اللازم للتغير قبل الشروع في الإصلاحات المتعمقة التي تشمل:

- إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير من خلال مراجعة حالة وتكوين لجنة ممارسة أنشطة الأعمال، مع دمج ليس فقط الممثلين المعنيين من الحكومة والقطاع الخاص بل أيضا الباحثين والاستشاريين الذين سيقدم وجودهم الصرامة العلمية والرؤية الأوسع للتنمية الاقتصادية.
- الاستمرار في إزالة الإجراءات ذات القيمة المضافة المنخفضة لتسريع إنشاء الأعمال من خلال تبسيط العبء الإداري المرتبط بتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات.
- تطوير الشركات الناشئة سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي وبالتالي فمن الأهمية بالنسبة للجزائر أن تستفيد إلى أقصى حد من هذا المصدر عن طريق تنفيذ التدابير المتعلقة بإنشاء الحاضنات

---

[1]- **الجزائر تعلن رسميا تفاصيل نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030**، التاريخ: 27-05-2022.
https://www.aa.com.tr/ar

[2]- العديد من المراجع:

-كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، المجلد 03، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر،2018، ص ص 122،123.

-عبد الحكيم قلوح، بن إبراهيم الغالي، **تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، المجلد09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2020، ص ص 59-62.

وفقا للمتطلبات الخاصة لهذا النوع من البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق بمرونة التشغيل ورفع بعض العقبات الإجرائية التي يواجهها مطورو المشاريع الناشئة.

2. **تمويل الاستثمار**: لتحقيق رؤية 2030 يتطلب تطوير الاستثمارات الخاصة خارج الطاقة ثلاثة محاور:

- تطوير نظام الاستثمار الوطني في المرافق العامة، بتحسين الكفاءة ونوعية البنى التحتية والعمل على انتقال تمويلها إلى سوق السندات، وإبرام شراكات مع دول تهدف إلى الاستثمار على نحو مستدام في البلاد
- استئناف إصلاح النظام البنكي عن طريق جمع وإدارة مدخرات الجمهور من خلال إنشاء بريد البنك وتحديث خدمات ومنتجات البنوك وتحسين أداء المنافسة الحقيقية، تعزيز إدارة التحكم في المخاطر على البنوك.

3. **السياسة الصناعية والتنوع**: في هذا الصدد حصر هذا النموذج السياسة الصناعية في تجديد ما يتعلق بحماية العمالة وخفض معدلات البطالة، بالرغم من أن هذه الإجراءات موجودة وبصفة قاصرة عن التطبيق الفعلي، لذا فإن تفعيل هذه السياسات والذهاب الى انموذج صناعي جديد يعتمد على التخصص، بعيدا عن سياسة التحفيزات ذات الجدوى الاقتصادية السلبية والتي تستهلك الموارد المالية العمومية دون الذهاب إلى إرساء قواعد صناعة محلية مستدامة.
4. **ترسيخ التنمية الصناعية**: وذلك عن طريق إعادة تنظيم الأراضي الصناعية واندماجها من خلال مراجعة إدارة الملكية الصناعية، التجمع التدريجي لجميع الأراضي الصناعية تحت رعاية الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، استحداث بعثات في مجال إدارة الأراضي الصناعية بالتعاون بين وزارة الصناعة والقطاعات الأخرى المعنية بالاستثمار.
5. **ضمان أمن وتنويع الموارد الطاقوية:** في هذا المجال قامت الجزائر بجهود كبيرة أهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر 2011-2030 كإستراتيجية لإنجاز 60 محطة شمسية كهروضوئية وحرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلفة، لكن ضعف التحكم التكنولوجي والابتكار ونقص الخبرة حال دون تقدم وتجسيد العديد من المشاريع، لذلك فإن تجسيد الشراكة الأجنبية أمر لابد منه.

المطلب الثالث: تقييم برامج الانعاش الاقتصادي.

إن تقييمنا لسياسة الانعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد أهم النتائج الإيجابية والسلبية التي خلفتها بالنسبة لمختلف القطاعات[1]:

- لعبت برامج الانعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر دورا هاما في دعم القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، فقد كانت لها نتائج إيجابية سواء برامج تحسين مستوى المعيشة الذي مس السكنات، الصحة العمومية، التعليم، التزويد

[1]- عبد المالك بوركوة، العيد صوفان، **تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد01، 2017، ص ص55-59.

بالمياه.... الخ، أو برامج تطوير المنشآت الأساسية كالنقل، الموانئ، السكك الحديدة.... الخ، أو برامج دعم التنمية الاقتصادية كالفلاحة، التنمية الريفية، السياحة، الصناعة، الصيد البحري.... الخ، بالإضافة إلى تطوير الخدمة العمومية وتحديثها كالإعلام، العدالة، البريد والاتصالات...الخ.

بالنسبة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) ورغم إنجازاته فيما يخص السكن، دعم الأنشطة الانتاجية ومشاريع البنية التحتية وكل هذا يدخل في إطار بعث حركية واستمرارية للنمو إلا أنه هناك جملة من المآخذ على تطبيق هذا البرنامج أهمها التأخر الكبير في إنجاز المشاريع لا سيما المشاريع الهيكلية (ميترو الجزائر، ترامواي، الطريق السيار، السدود.... الخ)، هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف، حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 50مليار دولار.

وعليه فإنه رغم الانجازات المحققة من برامج التنمية المتبناة خلال العشرية الأخيرة، وعلى وجه الخصوص في مشاريع البنية الأساسية ومشاريع تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تبقى هذه البرامج بعيدة نوعا ما على تحقيق أهداف اقتصادية محددة، بل يمكن القول أنّ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) وبرنامج دعم النمو الأول (2005-2009) قد عجزا على دفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أو تحقيق نوع من التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي العجز عن تحقيق تنويع اقتصادي.

أما بالنسبة للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي فقد وضع أهداف طموحة واستراتيجية مغايرة لبرنامج الانعاش الاقتصادي، حيث ركز على خلق القيمة المضافة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع، إصلاح القطاع المصرفي وخلق موارد جديدة للتمويل، كما اهتم بالموارد البشرية والبحث العلمي وربطها بالاقتصاد، اضافة الى ذلك أولى اهتماما كبيرا بالتحول الطاقوي النظيف وكفاءة استخدام الطاقة، وعليه يمكن القول بأن هذا النموذج يمكن أن يصبح نهجا جيدا للتحول الاقتصادي السريع شريطة الالتزام بالأهداف المسطرة، ومحاربة مختلف العراقيل البيروقراطية، وفتح المجال أمام الكفاءات لتحقيق ذلك[1].

[1]- ذهبية لطرش، شافية كتاف، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

المبحث الثاني: الشركات الناشئة بالجزائر ومساهمتها في الإنعاش الاقتصادي.

خلال السنوات الأخيرة، أولت الجزائر أهمية بالغة للشركات الناشئة، نظرا لأنها تعد من أفضل آليات الإنعاش الاقتصادي فهي تساهم في تنويع الاقتصاد وتخلق العديد من فرص العمل للشباب وترفع مستويات الانتاج والعائدات، إلا أن هذا النوع من الشركات الناشئة يواجه العديد من الصعوبات نظرا لحداثة عهده في الجزائر، فقد رسمت الحكومة مؤخرا نماذج وسنت قوانين تدعم هذه الشركات للنهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية بعيدا عن مداخيل الريع البترولي.

المطلب الأول: الشركات الناشئة في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من القانون التأسيسي للشركات الناشئة، وواقعها في الجزائر.

أولا: القانون التأسيسي للشركات الناشئة بالجزائر.

بغية وضع إطار قانوني تنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة تعمل الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، على وضع خارطة لدعم وتمويل هذه المؤسسات لتتمكن من لعب دور هام بالاقتصاد، وذلك بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتطبيق آليات إعفاء ضريبي شبه كلي للتخلص من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

حيث أدرجت أحكام في مشروع قانون المالية لسنة 2020 تتضمن إعفاء للشركات الشبانية واستثمارات الشباب الحامل للمشاريع من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع إقرار تحفيزات وتسهيل وصولهم إلى العقار لتوسيع مشاريعهم، كذلك تسهيل تسجيل الشركات الناشئة في السجل التجاري وإعفاءها من شرط إثبات امتلاكها لمقر النشاط[1].

أعلنت الحكومة في 2020/03/20 عن قرارات جديدة لتنفيذ استراتيجية تطوير الشركات الناشئة وطرق تمويلها على رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها[2].

وأعلن الوزير الأول عن اتخاذ قرارات لتجسيد هذه الإستراتيجية. تتمثل في[3]:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم الشركات الناشئة.
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

---

[1]- مشروع قانون المالية، **إعفاء المؤسسات من كل الضرائب والرسوم**، 2020، https://www.aps.dz/ar/economie/76369-2020 .

[2]- فاطمة الزهراء عراب، خضرة صديقي، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة-دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد01، المجلد08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2021، ص42.

[3]- المرجع نفسه، ص ص42.43.

- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم الشركات الناشئة والحاضنات وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات، علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو الشركات الناشئة.
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT)، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة واقتصاد المعرفة
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للشركات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة (سوناطراك) على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة واقتصاد المعرفة.
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والشركات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل الشركات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للشركات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.
- وأخيرا، من أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير الشركات الناشئة، يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

ثانيا: و اقع الشركات الناشئة في الجز ائر

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي يسلط عليها الضوء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الاشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلا ق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الناتج المحلي سنة2016 محتلة بذلك المرتبة 64 على المستوى العالمي[1].

بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء شركات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب الشركات الناشئة تنشط في مجال التسويق الالكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم، كما هو الحال بالنسبة لأنجح الشركات الناشئة على المستوى الوطني، شركة واد

[1]- عائشة بنو جعفر، ابراهيم شالا، أحمد طبوش، **المؤسسات الناشئة في الجز ائر: الو اقع والتحديات- مع الاشارة الى التجارب الر ائدة في العالم العربي**-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص96.

كنيس (ouedkniss.com)وهو موقع الكتروني مخصص للإعلانات تم إطلاقه سنة 2006، وهو عبارة عن إعادة لفكرة تم تطبيقها في فرنسا (leboncoin.fr)[1].

وحسب موقع Startup Rankingالمتخصص في اكتشاف الشركات الناشئة من جميع أنحاء العالم، فإن ترتيب الشركات الناشئة الأكثر رواجا في الجزائر كما يلي[2]:

- احتل موقع Siamois QCM المرتبة الأولى: وهو عبارة عن منصة تدريب إلكترونية لطلاب الطب الجزائريين، فهي تتيح لهم توفير الكثير من الوقت والمال، ولكن قبل كل شيء تساعدهم على أن يكونوا أكثر تنظيما في عملهم.
- أما المرتبة الثانية: فقد عادت لموقع Batolis وهو موقع بيع إلكتروني جزائري 100%تم إنشاؤه في 2015 بواسطة SARL MAMS BROS.
- وعادت المرتبة الثالثة لـ Sekoir- وهي عبارة عن منصة لتبادل الأموال، تركز على توفير حلول لتحويل أموال آمنة ومأمونة، وجلب تحويل الأموال إلى أصولها من نظير إلى نظير.
- أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب YASSIR حيث تم إنشاؤها لبناء علاقات مفيدة بين مقدمي الخدمات وعملائهم المحتملين في مختلف المجالات، من النقل والصحة والأغذية والخدمات اللوجستية..... وغيرها.
- وعادت المرتبة الخامسة إلى Zawwali وهو تطبيق يمكن من ربط المستخدمين ببائعي التجزئة بأفضل سعر، حيث يوفر فهرسا غنيا بالمراجع والخدمات العالية.

المطلب الثاني: متطلبات إنشاء الشركات الناشئة في الجزائر وأسباب فشلها

من أهم متطلبات إنشاء الشركات الناشئة في الجزائر ما يلي[3]:

- لابد من الدولة أن تتحمل كافة المخاطر في حالة فشل مشاريع الشركات الناشئة بعد التدقيق في وضعياتها.
- إنشاء صندوق مرافق بأطر قانونية جديدة ومناسبة لإبعاد الشركات الناشئة عن البيروقراطية والبنوك لأن هذا يثبط عزيمة الشباب حاملي المشاريع،
- إنشاء صندوق تمويل الشركات الناشئة في إطار التحديات المؤسسة على اقتصاد المعرفة لدعم الاقتصاد بمداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات.
- تقديم إعفاءات ضريبية جديدة لفائدة الشركات الناشئة، وتسهيلات للاستفادة من العقار لإنشاء الحاضنات والمسرعات.

---

[1]- شريفة بالشعور، **مرجع سبق ذكره**، ص427.

[2]- https://www.startupranking.com/top/algeria consulté(21 mais 2022)

[3]- **ملخص تصريحات رئيس الجمهورية اليوم خلال الملتقى السنوي للمؤسسات الناشئة**، http://edd-dz.net/35159.htm (2020/05/17).

- ينبغي على أصحاب الشركات الناشئة الانفتاح على محيطهم للتكيف مع التكنولوجيات الحديثة والتخصصات الدقيقة.
- رفع تحدي التغيير والانفتاح على الأسواق الدولية، والاستغلال الأمثل للشركات الناشئة والإيمان بمقدرات نجاحها.

ويصعب على الشركة الناشئة تحديد نقاط قوتها وضعفها في بدايات نشاطها وبالتالي كسب ميزة تنافسية في مجالها ليس بالأمر الهين خاصة وأن السوق غالبا ما يكون لديه قادته الذي يديرونه من موردين ومنتجين، وحتى المستهلك من الصعب جذبه نحو استهلاك منتج جديد أو استعمال علامة جديدة، وهو ما سيخلق تحديات أمام هذه الشركة وعراقي تحول دون السماح لها بالتوسع وبالتالي إمكانية إفلاسها، ومن الأسباب التي قد تؤدي إلى فشلها نذكر[1]:

- إهمال دراسة الجدوى إذا كانت دراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطره مبنية على معلومات غير دقيقة وتتسم بالعمومية سيجعلها في الأجل القريب مهددة بصرف الكثير من الأموال والجهد والوقت دون رقابة أو مراعاة لمحدودية قدراتها.
- عدم دراسة السوق وإجراء تحليل المستهلك إن كان فعلا يحتاج هذا المنتج أو الخدمة المنافس وموقعه في الموردين ومدى تعاونهم وتحليل البيئة العامة.
- عدم التركيز على هدف محدد ورؤى واضحة لمستقبل الشركة واستراتيجيتها التي ستتبناها في المراحل التالية من فترة حياتها.
- الاعتماد على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو صيغ تمويل لا تصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيانا إلى10% كما الحال في حالة القرض المصغر.
- عدم وجود الحافز والحماس للمضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع.
- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة والتأهيل الحكومية منها والخاصة.
- العوائق اللوجستية أمام الراغبين في التصدير كما يحدث للفائض من المنتجات الزراعية في الجنوب.
- فكرة المنتج قد تكون متقدمة ولم تتميز بأي إضافة أو قيمة للمستهلك أو عدم تطويرها بعد إطلاقها والاكتفاء بمداخيلها الأولية التي سرعان ما تتراجع مع وجود منافسة وبدائل.
- الهيكل التنظيمي يتسم بالركود الإبداعي ولا يحدث هندسة للمورد البشري دوريا لتحسين أدائه ورفع كفاءته.

وللوقوف على بيئة عمل الشركات الناشئة في الجزائر، يكفي إلقاء الضوء على رتبة الجزائر عربيا وعالميا في مؤشر ريادة الأعمال ومؤسسات التنمية، حيث يشير الجدول الموالي إلى ذلك:

[1] - مروى رمضاني، كريمة بوقرة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)**، مرجع سبق ذكره، ص 285.

الجدول رقم (04): ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة الأعمال 2020.

الدولة	الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2018
الامارات	**16**	**11**
البحرين	**43**	**62**
المغرب	**53**	**60**
السعودية	**62**	**92**
سلطنة عمان	**68**	**78**
الأردن	**75**	**104**
قطر	**77**	**83**
تونس	**78**	**80**
الكويت	**83**	**97**
جيبوتي	**112**	**99**
مصر	**114**	**120**
لبنان	**143**	**143**
الجزائر	**157**	**157**
السودان	**171**	**162**
العراق	**172**	**171**
سوريا	**176**	**179**
ليبيا	**186**	**186**
اليمن	**187**	**187**
الصومال	**190**	**190**

المصدر: الدول العربية...وتقرير ممارسة الأعمال 2020، الاقتصاد اليوم، 19ديسمبر.

http://www.economy-today.com.2019 consulté (27/05/2022).

ولتوضيح الدول أكثر ندرج الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): ترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة الأعمال 2020.

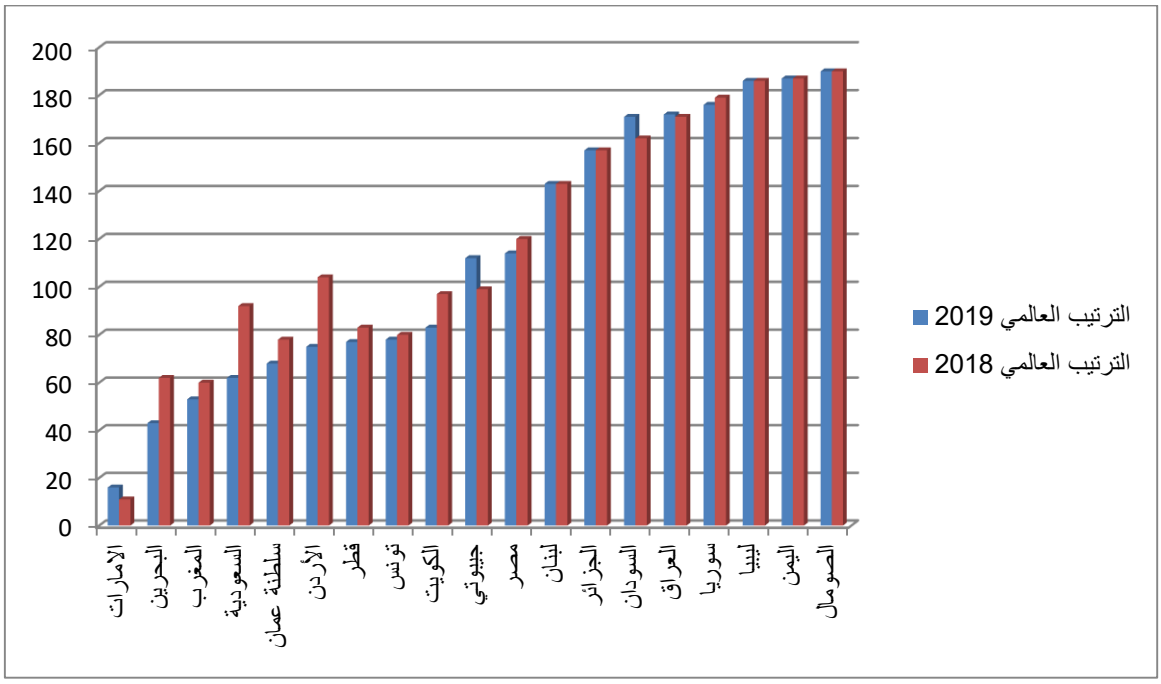

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

مما سبق نجد أن الجزائر في تقرير ممارسة الأعمال 2020، من بين الدول التي حافظت على ترتيبها دون تغيير محتلة بذلك المرتبة 157عالميا عام 2018 و2019 على التوالي، وهذا راجع إلى نقص تكوين لجنة ممارسة الأعمال الذين يفتقدون للرؤية الأوسع للتنمية الاقتصادية، كذلك عدم اتخاذ الجزائر للتدابير والإصلاحات اللازمة في مجال الأعمال ونشاط المقاولات، وعدم تطوير الإطارين القانوني والتنظيمي للأعمال، إضافة إلى تعقيد الاجراءات الإدارية الخاصة ببدء الأعمال خاصة في المجالات التالية: بدء النشاط التجاري، الحصول على الكهرباء، حماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب.

المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي للشركات الناشئة في الجزائر.

أمام الانسحاب الجزئي للدولة من المجال الاقتصادي، فكرت السلطات الجزائرية في نموذج اقتصادي جديد بغية توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وتعظيم القيمة المضافة، وزيادة حجم المبيعات، باعتبارها منبعا للحلول الذكية والمبتكرة لفائدة التنمية الوطنية، إذ تعد من أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي نظرا لسهولة إنشائها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم ما توفره المؤسسات الناشئة لإنعاش الاقتصاد الوطني ما يلي[1]:

[1]- جليلة بن عالية، **دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية، العدد01، المجلد08، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022، ص196-172.

1. خلق الثروة:

إن الشركة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم، إذ تمكنت من توفير عائدات كبيرة، كما تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها، ففترة الإنشاء قصيرة مقارنة بالشركات الكبيرة وبذلك يكون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية.

2. خلق مواطن شغل جديدة:

تساهم الشركة الناشئة في تطوير التشغيل الذاتي وتشجيع الاستثمار وهذا بسبب اعتمادها على رأس مال محدود لبداية النشاط إذ بإمكانها خلق مواطن شغل جديدة وتخفيض نسبة البطالة، إضافة إلى الحد من موجة هجرة الأدمغة، كما تساهم في القضاء على نظرية التواكل وتدفع على خلق وتنمية روح المبادرة الفردية والابداعية لدى الشباب.

فالشركة الناشئة تعمل على تنمية المبدعين والرياديين، فقد لوحظ أنه من خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد في ذلك، وهو الأمر الذي يفتقد في المشاريع الكبيرة، لذلك تعد الشركة الناشئة استراتيجية للبناء والمحافظة على رأسمال الفكري، والحد قدر الإمكان من هجرته من جهة، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب من جهة أخرى ويظهر ذلك من خلال القضاء على الفقر، توفير الفرص والمكافآت العادلة، إنشاء وظائف، توفير الفرص للموظفين المباشرين.

3. تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر المشاريع الناشئة من المحركات الرئيسية للإنعاش الاقتصادي، وأهم دعائم ضمان التنمية المستدامة، وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الضخمة والأقطاب الصناعية. فالجزائر بحاجة إلى تحول اقتصادي جذري، وتعد الشركات الناشئة الأداة التي تفضي إلى إحداث تحول اقتصادي جذري، فالشركات الناشئة تخلق منتجات ونماذج أعمال جديدة مبنية على الابتكار فيؤدي نجاحها إلى التحسين في نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

ويمكن للشركات الناشئة المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال عدة قنوات رئيسية منها[1]:

- ✓ المساهمة في تنويع مصادر الدخل من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافة إلى أنها تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

[1]- محمد شقرون، **دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر-حالة مشاريع القطاع الزراعي-**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2021، ص ص267، 268.

- ✓ تشكل نواة للمشاريع الكبيرة.
- ✓ تعتبر موقعا مهما لتنمية مهارات الرياديين الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه الشركات الكبيرة والبيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه.
- ✓ المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين ففي ظل الزيادة المطردة في أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات التقنية، وفي ظل انحسار فرص العمل في الدوائر الحكومية، أصبح من الضروري البحث عن قنوات تستوعب هؤلاء الخريجين.
- ✓ تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا، لأن إنشاء هذه الشركات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المشاريع الكبيرة وبالتالي فهي تدخل في دورة الانتاج بشكل أسرع.
- ✓ إمكانية تأثير هذه الشركات على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية فنظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج فإن هذه الشركات قد تكون أكثر كفاءة في تعبئة وتوظيف المدخرات، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، ودعم القيمة المضافة، وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات،
- ✓ تقدم منتجات وخدمات جديدة باعتبارها مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.

ولقد أقرت الحكومة في مخطط عملها من أجل تطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، حيزا هاما لوضع أسس تطوير الشركات الناشئة وتفعيل دورها للمساهمة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها[1]:

أولا: وضع الإطار التنظيمي للابتكار وتدعيمه وكذا وسائط الدفع الالكتروني ومراجعة الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية، حيث يتم حاليا استكمال مراجعة القانون التجاري، بما يجعله أكثر مرونة مع الشركات الناشئة وهو حاليا قيد الدراسة على مستوى البرلمان.

ثانيا: تبسيط وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات الناشئة وغيرها من نشاطات المستثمرين المبتدئين، حيث تم إصدار العديد من النصوص التنظيمية والتطبيقية، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة التي تحصلت على علامة label وتحفيزات ضريبية، بلغت أكثر من 750 مؤسسة ناشئة خلال سنة ونصف الأخيرة، ونحن نتطلع إلى مضاعفة هذا العدد.

كما نأمل في مضاعفة عدد الحاضنات، الذي يبلغ حاليا أكثر من 38 حاضنة تحصلت على علامة label والعديد منها قيد الدراسة، خاصة بعد التقدم في وضع النظام البيئي الملائم والمشجع على إنشائها لاسيما في الوسط الجامعي، الذي يعد البيئة الأكثر ملائمة والذي يحصي أزيد من 1600مخبر بحث و40000أستاذ باحث و2200 باحث دائم.

[1] - **كلمة الوزير الأول بمناسبة الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للشركات الناشئة**، 5مارس2022.
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-discours-05-03-2022-ar.html?fbclid=IwAR2gzfd6iT65GNraSlKO8wcJSjcm7RMrJu_3cNiZFngbVAi-bqwLTI7h9eU

ثالثا: مواصلة العمل على تحسين مناخ الأعمال وتبسيط إجراءات العمل الاستثماري، من خلال تسريع وتيرة الرقمنة الشاملة للمعاملات الإدارية، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتحسين نوعية الخدمات العمومية المقدمة لمواطناتنا ومواطنينا، بالإضافة إلى تعزيز خدمات التوقيع الإلكتروني.

المطلب الرابع: تحديات الشركات الناشئة، ومستقبلها في الجزائر.

نظرا لحداثة تطبيق فكرة الشركات الناشئة بالجزائر، فإنّ هذه الأخيرة تواجه عدة تحديات أدت إلى ضرورة تحرّك السلطات الحكومية من أجل تقديم حلول بناءة لدعم هذه الشركات ومحاربة العراقيل التي قد تواجهها مستقبلا.

أولا: التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في الجزائر.

تعاني الشركات الناشئة في الجزائر جملة من النقائص وتواجه تحديات تقف حائلا أمام تطورها والمتمثلة فيما يلي[1]:

❖ **تحديات الثقافة والوعي:**

- إشكالية خلق الوعي في الأسواق حيث تفشل الشركات الناشئة بسبب عدم الانتباه إلى القيود في الأسواق فتزيد حدة الصعوبات عند طرح منتوج جديد منفرد قد يتعرض لإخفاق سوقي، فضلا عن حساسية المستهلكين الجزائريين للأسعار، وعدم استعدادهم للدفع مقابل المنتوجات والخدمات رغم أنها تطلبت إبداعا.
- بالنسبة للعديد من طالبي العمل فإن الانضمام إلى شركة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل الشركة الناشئة، فالغالبية تفضل العمل لصالح الشركات الكبرى، التي تعد بوظائف أكثر استقرارا.
- الأفراد غالبا ما يكونوا غير واعين بكيفية مساهمة الشركات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتوليد فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **التحديات المالية:**

- يعد الحصول على التمويل الكافي لدعم الشركات الناشئة خلال مختلف مراحل دورة حياتها، أكبر تحدي يواجه رواد الأعمال، فبناء شركة من الصفر وولوجها إلى عالم أعمال يشهد منافسة شرسة وتغيرات دورية والاستمرار فيه يتطلب تحسينات مستمرة، وتطوير لكافة مواردها، وهو ما يعني نفقات كبيرة ومستمرة.

---

[1] العديد من المراجع:

-الزهراء بن سفيان، حسين نصر الدين العوطي، **المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص316-319.

-نبيلة بلغنامي، **و اقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة حالة الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2021، ص29.

-ياسين مرباح طه، أبو بكر بوسالم، فطيمة الزهرة عيسات، **المؤسسات الناشئة بين آلية الدعم وو اقع التسيير في الجزائر**، مرجع سابق ذكره، ص433.

- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للشركة الناشئة التي تتصف غالبا بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية، وتمثل هذه الأصول عادة الضمانات التي تعتمد عليها شركات التمويل عند منح الائتمان، وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل الشركة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا لحاجة المشروع إلى رأس مال عامل بصورة دورية، مما يحول دون حصولها على التمويل الكافي.
- غياب عنصر الثقة بين شركات التمويل والشركات الناشئة.
- ضعف الأطر القانونية الخاصة بتمويل الشركات الناشئة، كيفيته وشروطه، خاصة ما تعلق برأس المال المخاطر، والذي يمثل صيغة مهمة من صيغ تمويل الشركات الناشئة.
- صعوبة تحضير دراسة الجدوى وهذا نظرا لعدم توافر البيانات والمعلومات من جهة، وارتفاع تكلفة إعدادها من جهة أخرى،
- نقص خبرة الشركات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات الشركات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية.
- صعوبة تقديم منتوجات وخدمات بأسعار منخفضة والذي غالبا ما يكون على حساب الجودة، ووجود قصور من النواحي الادارية والتنظيمية للمقاولين القائمين على الشركات الناشئة.

❖ **التحديات التكنولوجية:**

- البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي أصبحت حاجة ماسة للشركات الجزائرية نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الأنترنيت، ليترتب عنها ضرورة تدريب الشركات الناشئة الجديدة لموظفيها وتمكينهم من التعامل مع المعلومات الزبائن المهمة بطريقة آلية.
- افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة، بحيث تفرض هذه التكنولوجيات على الشركة الناشئة ابتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق، لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن وتحقيق التميز والسبق والريادة.

❖ عدم تطابق الإنتاج مع المعايير الدولية، مما يجعل المنتج الجزائري عاجزا أمام الدخول للأسواق الخارجية الكبرى وعدم قدرته على التنافس.

❖ ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، ووجود فجوة أو انفصال بين الجامعة ومراكز البحث وأرض الواقع.

❖ حداثة فكرة الشركات الناشئة في الجزائر.

❖ عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب.

❖ العولمة وما يرافقها من انفتاح الاسواق وتراجع الاجراءات الحمائية المحلية: حيث تعتبر من أهم التحديات بسبب ضعف القدرة التنافسية، ومن التحديات أيضا في هذا المجال متطلبات التسويق الخارجي، والحاجة لتوفير

المتطلبات الصحية والبيئية المناسبة، وضعف المعرفة بالتشريعات والإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

ثانيا: مستقبل الشركات الناشئة للمساهمة في إنعاش الاقتصاد الجزائري.

حدد رئيس الجمهورية أهم معالم الخطة الجديدة للشركات الناشئة لإنعاش الاقتصاد الوطني عبر ثلاث مراحل إلى آفاق سنة 2024 من خلال النقاط التالية[1] :

- تفعيل مليون شركة مصغرة وناشئة بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة.
- تطوير الشركات المصغرة والناشئة الناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي، وابتعاث شركات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنه المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصل بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الابتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.
- تسهيل منح القروض ودعم الشركات الناشئة للاستثمار في إفريقيا.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، ودعم الشركات الصغيرة وتشجيع الشركات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب ودعم وترقية دور قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء الشركات.
- تجسيد خطة الإنعاش الاقتصادي الجديدة ستسمح بإزالة حالات انسداد استمرت طويلا، وهذه الخطة ستحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة.
- تنفيذ خطة الانعاش وفق رزنامة تمتد على المدى القصير جدا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.
- استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا، قصد احتواء احتياطي الصرف وترقية نسيج الشركات الوطنية مع إعطاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

[1]- صورية بوطرفة، نجوى نصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص982،981.

خلاصة:

نظرا للتحولات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري، انتهجت الدولة سياسة اقتصادية معتمدة أساسا على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بقطاع الشركات الناشئة التي أصبحت تشكل الشريان الرئيسي في الاقتصاد، وذلك من خلال الآثار الايجابية التي خلفتها على العمالة، خلق فرص العمل، وتنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي في الدولة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، بشرط تهيئة مختلف السبل التي من شأنها تطوير أداء هذه الشركات وضمان استمرار نشاطها على المدى البعيد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

عمدت الجزائر إلى تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي المبرمج ضمن سياسة الانعاش الاقتصادي، ساعية بذلك إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030، من أجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع، مستدام، وتنافسي قادر على التصدير.

وفي هذا الإطار ينظر اليوم إلى الشركات الناشئة كخيار اقتصادي هام لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دورها الفعال في جذب المدخرات وتحقيق التوازن الجهوي من ناحية التنمية ودورها في تشجيع الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة، وخلق الثروة نظرا لتميزها عن الشركات الكبيرة بمجموعة من الخصائص مثل: سهولة تأسيسها، وقلة رأسمالها، ومرونتها الكبيرة، لكن على الرغم من ذلك نجدها تواجه مجموعة من العراقيل والصدمات خاصة في بدايتها مما يجعلها عرضة للفشل إن لم تحظى بالعناية والمرافقة اللازمة وهوما أجبر الجزائر على اتخاذ مجموعة من الآليات الداعمة والحاضنة للشركات الناشئة لتكون مصدر التنويع الاقتصادي في الدولة.

ومما تم سرده والتطرق إليه من خلال الفصول الثلاثة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد صحة الفرضيات من عدمها، وكذا تم استخلاص مجموعة من التوصيات والاقتراحات، كانت على النحو التالي:

إثبات صحة الفرضيات:

- الشركات الناشئة هي شركات حديثة النشأة تبتكر منتجا جديدا كليا تسعى من خلاله إيجاد نموذج ربحي يحقق الطموح، تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فدورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الانتاج وخلق فرص العمل، بل يتعدى ليشمل التجديد في النسيج الاقتصادي من خلال تعويض الشركات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لكل القطاعات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي إلى بعث النشاط الانتاجي عن طريق تحفيز الاستثمار، وزيادة الأجور لتنشيط الاستهلاك ومنه تقوية الطلب على السلع وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من شبه ركود في مجمل آلياته، وذلك من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005-2009) ، برنامج التنمية الخماسي للفترة(2010-2014) ، والنموذج الجديد للنمو الاقتصادي للفترة(2015-2030) . وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- أقرت الحكومة مجموعة من الأسس لتطوير ودعم الشركات الناشئة لتؤدي الدور المنوط بها في تحقيق الانعاش الاقتصادي، حيث أصدرت مجموعة من القوانين التنظيمية والتطبيقية لتسهيل وتبسيط إجراءات إنشائها ومواصلة العمل على تحسين مناخ الأعمال وتبسيط إجراءات العمل الاستثماري. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

1- **نتائج الدراسة:** توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج نذكرها أهمها في:

- ✓ الشركة الناشئة start-up هي عبارة عن مشروع صغير حديث النشأة يهدف إلى ابتكار وتطوير منتج جديد أو خدمة في أي قطاع ويتسم هذا النوع من الشركات بدرجة عالية من المخاطر.

- ✓ تلعب الشركات الناشئة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتمتعها بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الشركات الأخرى.
- ✓ تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي إلى تدارك التأخر في التنمية الاقتصادية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي.
- ✓ تساهم الشركات الناشئة في تحقيق انتعاش قوي للاقتصاد نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ برامج الانعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001-2015) لم تكن فعالة في الرفع من نسبة الصادرات غير النفطية، فنتائجها كانت ظرفية ولم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة.
- ✓ استهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر، اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات القائمة والوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج قطاع المحروقات.
- ✓ للشركات الناشئة دور إيجابي في تنمية الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة.
- ✓ إن دعم الشركات الناشئة عن طريق جملة التسهيلات والقوانين المبسطة، من شأنه أن يعطي دفعا قويا للنسيج الاقتصادي والصناعي في الجزائر، ويضعه على سكة تحقيق النمو والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.

2- **توصيات الدراسة:** تتمثل في:

- ✓ ضرورة إرفاق النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بإجراءات وإصلاحات جريئة وصريحة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مع إعطاء أولوية واهتمام كبير لتحفيز خلق الشركات الناشئة بالجزائر.
- ✓ وضع منظومة قانونية خاصة ومستقلة تناسب الشركات الناشئة.
- ✓ توفير المناخ الملائم لعمل الشركات الناشئة، وتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشائها.
- ✓ تعزيز مكانة الشركات الناشئة في سلم الاقتصاد الوطني.
- ✓ إعطاء تحفيزات أكبر من أجل الاهتمام بالشركات الناشئة.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال تطوير الشركات الناشئة.
- ✓ ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل للشركات الناشئة.
- ✓ تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير الشركات الناشئة وتحسين إنتاجها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- ✓ أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية الأسباب- الآثار-الحلول**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
- ✓ أمينة مزيان، خديجة إمان عماروش، **الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها**، الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في دعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.
- ✓ بدر الدين محمد أحمد، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة، مصر، 2017.
- ✓ زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى سالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
- ✓ سلطان النصراوي، كاظم أحمد البطاط، محمد علي العماري، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
- ✓ علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2005 .
- ✓ لطيفة كلاخي، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2017.
- ✓ محمد الأحمد الأفندي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن، 2018.
- ✓ محمد داود، **إدارة التميز والإبداع الإداري**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- ✓ محمد سعد الناصر، **رأس المال المخاطر نموذج واعد لتمويل المشروعات الريادية في المملكة العربية السعودية**، دار الإمام للنشر والتوزيع، 2020
- ✓ محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- ✓ محمود عبيد صالح، عليوي السهاني، **النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي**، دون ذكر الطبعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- ✓ هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

2. الأطروحات والمذكرات

- ✓ أحمد محمد صلاح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003-**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- ✓ راضية اسمهان خراز، **دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012.
- ✓ سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2015.
- ✓ عبد الحفيظ ادير، **النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار-السيرورة التضخمية في الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
- ✓ عبد اللطيف حدادي، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية -دراسة حالة الجزائر 2000-2014-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.
- ✓ محمد شقرون، **دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر-حالة مشاريع القطاع الزراعي-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2021

3. المجلات:

- ✓ أسماء بللعما، **التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة- اشارة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2020.
- ✓ أمينة عثامنية، منال بلعابد، **المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد07، جامعة طاهري مولاي، بشار، الجزائر، 2021.
- ✓ إنصاف قسوري، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسة الناشئة الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 19، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2020.
- ✓ جليلة بن عالية، **دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية**، مجلة الدراسات القانونية، العدد01، المجلد08، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2022.
- ✓ حكيم حداشي، **الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد الدولي**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد03، المجلد04، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،2019.

- ✓ حمزة العوادي، **مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 03، المجلد 06، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.
- ✓ حمود عبد الله العنزي، بلال لعويل، **قيادة الابداع والابتكار بين حتمية التبني وضرورة التفعيل**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 01، المجلد 08، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، 2021.
- ✓ حياة براهيمي بن حراث، أمين مخفي، محمد بوقموم، **الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال افريقيا: بين دو افع الانشاء وعو ائق الاستدامة**، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 23، الدانمارك، 2018.
- ✓ ذهبية لطرش، شافية كتاف، **تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار نموذج اقتصادي جديد للنمو 2016-2030**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 03، المجلد 08، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017
- ✓ رابح خوني، حميد عزري، **التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 02، المجلد 10، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2020.
- ✓ رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان، **و اقع الاقتصاد الجز ائري في بداية الألفية الثالثة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 02، المجلد 15، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
- ✓ زكرياء جمعة، عماد هداهدية، **دعم المؤسسات الناشئة في الجز ائر: إرادة قوية من أجل اقتصاد مولد للثروة**، مجلة دراسات حول المؤسسات والتنمية، العدد 08، المجلد07، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2021.
- ✓ زكرياء دمدوم، وليد مرغني، وآخر، **الحاجة الى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة حمه لخضر، الجزائر،2020.
- ✓ الزهراء بن سفيان، حسين نصر الدين العوطي، **المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجز ائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد03، المجلد07، جامعة طاهري مولاي، بشار، الجزائر،2020.
- ✓ سلمى عمارة، نعيمة بارك، **حاضنات الأعمال مطلب أساسي لدعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد 01، المجلد 03، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2019.
- ✓ سهاد شليغم، **سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ضرورة الاستمرارية وحتمية التراجع**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 23، المجلد 12، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر، 2016.

- ✓ الشارف عتو، محمد حدو، **تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة: 2000-2014**، مجلة المالية والأسواق، العدد 02، المجلد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.
- ✓ شريفة بو الشعور، **دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup: دراسة حالة الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد02، المجلد 04، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.
- ✓ شعيب شنوف، **الممكن وغير الممكن في معالجة البطالة- اقتراح نموذج للمؤسسات المتوسطة والصغيرة للحد من هذه الظاهرة-**، مجلة الدراسات، العدد01، المجلد04، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2013.
- ✓ صورية بوطرفة، نجوى نصرة، **دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد 05، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2022.
- ✓ عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد: 01، المجلد: 06، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر،2015.
- ✓ عائشة بنو جعفر، إبراهيم شالا، أحمد طبوش، **المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات- مع الاشارة الى التجارب الرائدة في العالم العربي-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.
- ✓ عباس فرحات، وسيلة سعود، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد01، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، الجزائر، 2018.
- ✓ عبد الحكيم قلوح، الغالي بن إبراهيم، **تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/2030)**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، المجلد09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2020.
- ✓ عبد المالك بوركوة، العيد صوفان، **تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الانتاج خلال الفترة 2000-2014**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد01، 2017.
- ✓ علي بخيتي، سليمة بوعوينة، **المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وتحديات**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد04، المجلد12، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
- ✓ علية ضياف، كمال حمانة، رأس المال المخاطر: **اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة- حالة الجزائر-**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05، المجلد 04، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2016.
- ✓ عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصرالدين العايب، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، المجلد 01، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2018.

- ✓ فاتح خلاف، **أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة: "ألجريا فانتور" نموذجا- قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم20/356-**، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد04، المجلد06، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، قسنطينة، الجزائر، 2021.
- ✓ فاروق خلف، **نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الو اقعي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، المجلد 07، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،.2016.
- ✓ فاطمة الزهراء عراب، خضرة صديقي، **دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجز ائر الجديدة-دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد01، المجلد08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،2021.
- ✓ فتيحة مختاري، بلحاج فراجي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة للفترة (1990-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد04، المجلد03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.
- ✓ فطوم حوحو، سهام عيساوي، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية (سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجز ائر)**، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 03، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2018.
- ✓ كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجز ائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 02، المجلد 03، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، الجزائر،2018.
- ✓ لامية مشوك، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجز ائر و أثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
- ✓ لخضر بن أحمد، أمين لباز، **الاستثمارات العامة في الجز ائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين 2001-2010**، دراسات اقتصادية، العدد20، المجلد 20، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2008.
- ✓ محمد الأمين النوى، محمد دهان، **نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد03، المجلد14، المدرسة العليا للتجارة، العاصمة، الجزائر، 2020.
- ✓ محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجز ائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، المجلد 10، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،.2012.

- ✓ مروة رمضاني، كريمة بوقرة، **تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر-(نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا)**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، الجزائر، 2021.
- ✓ مصطفى بورنان، علي صولي، **الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد01، المجلد11، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
- ✓ مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، المركز الجامعي لتامنغست، تامنغست، الجزائر،2018.
- ✓ ميلود بوعبيد، جمال جعيل، **أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية: الأسباب والحلول من المنظور الاقتصادي**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد01، المجلد20، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، الجزائر، 2019.
- ✓ ناصر بوشارب، راضية إسمهان خراز، **انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2019) على التشغيل والبطالة في الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد01، المجلد04، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.
- ✓ نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 09، المجلد 06، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013.
- ✓ نبيلة بلغنامي، **واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر–دراسة حالة الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 01، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،2021.
- ✓ هدى إبراهيم عبد النبي أحمد، عبير عبد الله الحكير، **قياس مستوى البطالة لطلاب كليات الشرق العربي بالرياض وآثاره على المجتمع**، المجلة الدولية للتنمية، العدد01، المجلد10، كليات الشرق العربي للدراسات العليا، الرياض، المملكة العربية السعودية،2021.
- ✓ هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد05، جامعة بني سويف، بني سويف، مصر، 2018.
- ✓ هشام بروال، جهاد خلوط، **التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 20، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.
- ✓ وافي ناجم، عبد الجليل جلالية، **نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الحوار الفكري، العدد 02، المجلد 15، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2020.

- ✓ ياسين تليلي، أحمد رمزي سياغ، **دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة لولاية ورقلة**، مجلة الباحث، العدد 01، المجلد 20، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2020.
- ✓ ياسين مرباح طه، بوسالم أبو بكر، فطيمة الزهرة عيسات، **المؤسسات الناشئة بين آلية الدعم وو اقع التسيير في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد 03، المجلد 07، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر،2021.
- ✓ يوسف حسين، إسماعيل صديقي، **دراسة ميدانية لو اقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد01، المجلد08، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2021.

4. **المؤتمرات والملتقيات:**

- ✓ بدر الدين مرغني حيزوم، العروسي حافة، وآخرون، **الإطار القانوني لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الناشئة والحاضنات**، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر، 2021.
- ✓ سميرة ناصري، مريم عثماني، **المؤسسات الناشئة والحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار وتحديات الاستمرار، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: المؤسسات الناشئة والحاضنات**، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر،2021.
- ✓ **كلمة الوزير الأول بمناسبة الطبعة الثانية للمؤتمر الوطني للشركات الناشئة**، 5مارس2022.

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-discours-05-03-2022-ar.html?fbclid=IwAR2gzfd6iT65GNraSlKO8wcJSjcm7RMrJu_3cNiZFngbVAi-bqwLTI7h9eU

- ✓ رانيا شيخ طه، **التضخم أسبابه**، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد18، صندوق النقد العربي، 2021، https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/fma18_13092021.pdf .

5. **المو اقع باللغة العربية:**

- ✓ مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات، 2021/01/09،

http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html?fbclid=IwAR1nUsXgvgQC4aNOBBMyAPwt-RHGofCRPxVPqOnSLlxW-lwzZht4Xuummyo

- ✓ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010 .

http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

- ✓ الجزائر تعلن رسميا تفاصيل نموذجها الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030، التاريخ: 27-05-2022 .
https://www.aa.com.tr/ar
- ✓ مشروع قانون المالية، إعفاء المؤسسات من كل الضرائب والرسوم، 2020،
https://www.aps.dz/ar/economie/76369-2020
- ✓ ملخص تصريحات رئيس الجمهورية اليوم خلال الملتقى السنوي للمؤسسات الناشئة (17/05/2020).http://edd-dz.net/35159.htm

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Agnieszka Skala ,Digital ,Palgrave Startup In Transition Economies Macmillan, Faculty Of Management , Warsaw Eniversity Of Technology , Warsaw ,Poland.
2. Madjid Guesmia , Financement Participatif : Mécanisme D'Appui et D'Accompagnement Des Projets De Développement. L'Expérience Algérienne, Revue D'études Sur Les Droits De L'homme, N=02, Vol 03, Université d'Alger 3 , Algérie , 2019.

Les sites :

- ✓ https://www.startupranking.com/top/algeria consulté (20/05/2022)
- ✓ www.paulgraham.com.growth.html consulté (10/03/2022).
- ✓ http://www.aljazeera.net consulté (12/05/2022).

✓ http://www.economy-today.com.2019 consulté (27/05/2022).

الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مدكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

- السيد (ة): يعقوب فريال — الصفة: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:100060098 والصادرة بتاريخ 2016/03/16

- السيد (ة): طبايبية صليحة — الصفة: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 402004732 والصادرة بتاريخ 2022/06/05

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

و المكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مدكرة ماستر):

الشعبة العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

عنوانها: الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي -مع الإشارة لحالة الجزائر-

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/06/15 توقيع المعني (ين)

*
طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.